الإشكاليات القانونية المتعلقة باستغلال الحقول النفطية المشتركة بين العراق وإقليم كردستان وتسوية منازعاتها

د. آزاد شكور صالح

أستاذ مساعد

كلية القانون، جامعة صلاح الدين / كلية القانون والعلاقات الدولية، جامعة اللبنانية الفرنسية

إقليم كردستان العراق

المستخلص

يقصد بالحقول النفطية المشتركة، تلك الحقول التي يكون لها امتداد عبر حدود دولتين أو أكثر، فالخقل النفطي يمتد في حدود دولتين أو أكثر، فيبدأ من دولة معينة، و يمر عبر دولة أخرى، و قد يكون متركزاً في إحدى الدولتين و مختزلاً في جانب منه حدود دولة أو دول أخرى. و يتطلب تنظيم هذا الأمر إبرام اتفاقيات ثنائية بين الأطراف المستغلة لإدارة الخقل. وعليه تظل مشكلة الحقول النفطية المشتركة بين دول الجوار تثير أكثر من سؤال وإشكال حول عائدة هذه الحقول ومدى أحقية كل طرف باستغلالها. لاشك أن تدخل الحقول النفطية بين البلدان المتجاورة يفرض واقعا جغرافيا ونفطيا، ويلزمها إبرام إتفاقيات ثنائية وعقود الاستغلال المشترك بحصص تتناسب وحجم النفط المتواجد في باطن الحقول المتعددة خلف الحدود. وهذا الواقع النفطي المتداخل واسع الانتشار بين دول العالم، أما آلية ضبط واحتساب الحصص وأحجامها وكمياتها فهي من أهم وظائف الهيئات الدولية المحايدة المتخصصة في هذا المضمار، ولكن إثارة هذه المواضيع والمطالبة بالحقوق والمستحقات تثير في دول الشرق الأوسط بعض النزعات السياسية، وتسبب في تجديد الصراعات. وقد توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات والتوصيات، و من أهمها، أن افراد كل دولة في استغلال حصتها من حقول النفط المشتركة لا يخدم المصالح الاقتصادية لهذه الدول إلا إذا وجد تعاون وثيق وتنسيق بينها في عمليات الاستغلال والإنتاج، كالإتفاق على حصص متساوية من إنتاج الخقل المشترك، وتحمل نفقات تطوير الخقل بحسب حصة كل طرف. وقدم البحث توصية لحكومة إقليم كردستان بذل جهود مضيئة من أجل التوصل مع الأطراف المعنية إلى اتفاقيات ثنائية في إستغلال وإدارة الآبار والموارد النفطية المشتركة، وأن تبادر الوزارات المؤسسات والجهات المعنية إلى إجراء المسوحات الدقيقة، وإنجاز الدراسات المعمقة حول هذه الحقول المتعددة وراء الحدود الداخلية والدولية. وكما نوصي بإيجاد قواعد قانونية ومبادئ، بحيث يمكن تقنين تلك القواعد والمبادئ من خلال اتفاقية دولية شائعة لتكون بمثابة بداية لإعداد مشروع لقانون نفطي دولي، بحيث يعتد بقواعد هذا القانون في الإتفاقيات الدولية، وتعتمد عليها المحاكم الدولية ومراكز التحكيم الدولية في حسم ما يعرض عليها من منازعات النفطية عموماً والمنازعات التي تنشأ بين أطراف استغلال وإدارة الحقول النفطية المشتركة خصوصاً.

الكلمات الدالة : النظام، القانوني، الحقول، النفطية، منازعات.

1. المقدمة

يعتبر النفط ثروة قومية لا يمكن التنازل عنها أو اهدارها أو تركها دون تنظيم قانوني، وفي إقليم كردستان يعد النفط من اهم الثروات التي تساهم وبشكل مؤثر وفعال واساسي في دعم الاقتصاد الذي اصبح يعتمد بالدرجة الاساس على ما يصدره الإقليم من ثروة النفطية وخاصة بعد عام 2014، الأمر الذي يتطلب اهتماماً خاصاً بهذه الثروة باعتبارها عماد الاقتصاد الوطني، وخاصة فيما يتعلق بإدارتها واستثمارها واستغلالها. والمتأمل في عقود النفط عبر تاريخها يجد انها قد اثارت صعوبات قانونية جمة، لاسيما اذا عرفنا ان هذه العقود، قد ترافقها العديد من الإشكاليات القانونية، والتي تظهر

اثناء استغلال وإدارة وتطوير الحقول النفطية، لاسيما المشتركة منها او العابرة للحدود السياسية، وهذا الأمر من الموضوعات التي قد تؤدي إلى نشوء المنازعات بين الأطراف المعنية في مرحلة الإنتاج حول طبيعة ونطاق الحقوق التي تدعيها الاطراف التي يكن في باطن إقليمها جزء من الخقل او التركيب النفطي، فالنزاع في هذه الحالة يقترب من النزاع السياسي إضافة الى كونه نزاعاً قانونياً واقتصادياً. وتختلف طبيعة هذه النزاعات باختلاف طبيعة ونوعية العقود النفطية المبرمة او طبيعة النزاع الحدودي، و ينعكس ذلك بالتالي على الحقول النفطية المشتركة او العابرة للحدود او المتحاذية او الحدودية والتي تحتاج الى وضع الحلول القانونية المناسبة والملائمة لها وفقاً لطبيعة ونوعية كل نزاع على حدة، مع وجود بعض المبادئ والقواعد القانونية التي تحكم هذه المنازعات والتي يتم الاعتماد عليها بشكل اساسي في تسوية هذه المنازعات وبالشكل الذي يحافظ على

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 1 (2019)

ورقة بحث من منظمة نشرت في 2019/3/25

البريد الإلكتروني للباحث : Azad.Salih1@su.edu.krd

حقوق الطبع والنشر © 2017 أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبي - 4.0 CC BY-NC-ND

المنازعات مع احتمال نشوب المزيد منها بين الطرفين مستقبلاً. وكانت حكومة الاقليم قد بدأت استخراج النفط وتسويقه في المناطق الواقعة رسمياً ضمن حدود اقليم كردستان، إلا أنها سرعان ما وسعت نشاطاتها في هذا المجال الى حقول النفط المشتركة مستفيدة من التحولات السياسية التي طرأت على تلك المناطق. والمناطق الكوردستانية الواقعة خارج حدود الاقليم تعد الحجاب الأكبر احتياطي نفطي في منطقة الشرق الاوسط، ففي محافظة كركوك وحدها هناك احتياطي ما يقدر بنحو (13) مليار برميل، ونفط كركوك كما هو معلوم يعد من اجود انواع النفط عالمياً بدرجة (AB) تصل الى (30) درجة، والحقول النفطية المشتركة بين اربيل وبغداد وفقاً للمادة (140) من الدستور العراقي النافذ تتركز في محافظات كركوك وبنوبى وديالى وصلاح الدين. مما لاشك فان الحقول النفطية المشتركة احدى المشاكل الأساسية والمعقدة بين السلطات الاتحادية وإقليم كردستان، وقد يصبح احدى المشاكل التي يتعرض لها الكيان الكوردي المستقل في حال قيامه مستقبلاً، ما يدفع الى توقع نشوب المزيد من المنازعات بين الطرفين مستقبلاً، لذلك لابد من التفاهم بشأنها قانوناً، فالمشكلة اساساً متعلقة بتقاسم مردود تلك الحقول، وهذه المشكلة يحلها القانون، اذ يجلس الطرفان بحضور طرف ثالث، ويعدان مسودة قانونية تحدد نسبة انتاج كل منهما حسب ما يتفقان عليه، هذا من جانب. ومن جانب آخر فإن إقليم كردستان سيواجه مشاكل مع كل من العراق وايران بعد (15) سنة من الآن تقريباً، بالنظر الى وجود (6) حقول نفطية على الحدود المشتركة مع ايران، والتي ستصبح على الاكثر حقولاً مشتركة بعد انتهاء مرحلة التنقيب.

5. منهج البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي لغرض إيجاد حلول لمشاكل البحث و الوصول إلى النتائج المطلوبة، وذلك من خلال تحليل النصوص و المواد القانونية المتعلقة بموضوع البحث، و منها الدستور العراقي النافذ لعام (2005) و قانون النفط والغاز لإقليم كردستان-العراق الرقم (22) لسنة 2007، ومشروع قانون النفط والغاز الاتحادي لعام (2007)، كما يستعين البحث بقوانين وانظمة وتعليمات اخرى متعلقة بهذا الشأن كلما تطلب موضوعه ذلك.

6. خطة البحث

إن الإحاطة بموضوع البحث (الإشكاليات القانونية المتعلقة باستغلال الحقول النفطية المشتركة بين العراق وإقليم كردستان وتسوية منازعاتها) يقتضي ان تتم دراسته في

مصالح الطرفين او الأطراف المتنازعة. في هذا الشأن تظهراهية فريق التفاوض والدفاع لكل طرف من الأطراف المتنازعة، والذي تناط اليه مهام اقتراح و وضع الحلول القانونية المناسبة، وبالشكل الذي لا يعقد الأمور، بل يجد لها الحلول و المخارج القانونية وفقاً للإتفاقيات الثنائية او الجماعية، و بالاعتماد على الوسائل القانونية والسياسية والدبلوماسية و الوسائل البديلة، و ذلك لأجل تسوية هذه الإشكاليات قبل رفعها الى الجهات القضائية المختصة. وما سبق يمكن القول بأن المنازعات المتعلقة بالحقول النفطية المشتركة تحتاج الى حلول و وسائل ودية، قد يقوم بها فريق وطني بالكامل او تحتاج الى تدخل طرف او اطراف اخرى توفق بين الأطراف المتنازعة، ويتم ذلك من خلال المقترحات والحلول التي توطر بأطر قانونية، كإتفاقيات أو معاهدات أو عقود قانونية تتم برضا و موافقة الأطراف المعنية.

2. أهمية البحث

تتجلى أهمية موضوع البحث في موضوعين اساسيين : اولهما، بيان مفهوم الحقول النفطية المشتركة و عرض الإشكاليات المتعلقة باستغلال تلك الحقول، وتحديد حقوق و التزامات الأطراف المشتركة في تلك الحقول على اسس عادلة. و ثانيها، بيان طرق تسوية المنازعات الناشئة عن إدارة و استغلال الحقول النفطية المشتركة بين أقاليم الدولة الفيدرالية الواحدة او بين إقليم فيها والسلطات الاتحادية، ومن هنا تبدو أهمية موضوع البحث.

3. هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء عن مسألتين اساسيتين، أولاها، بيان مفهوم الحقول النفطية المشتركة، وما يثور عن استغلالها من مشكلات قانونية وسياسية واقتصادية. وثانيها، تسليط الضوء على دراسة الوسائل الودية في تسوية منازعات الحقول النفطية المشتركة، لكونها أكثر ملاءمة لحسم مثل هذا النوع من المنازعات، وذلك من خلال التطرق لأليات تسوية تلك المنازعات وجدواها وانواعها ومميزاتها، و توظيفها في القانونين العراقي والكوردستاني، بغية الوصول إلى معالجات قانونية سليمة بهذا الشأن.

4. مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث الأساسية في حقيقة مفادها ان الاراضي الكوردستانية خارج حدود الاقليم، او المناطق المتنازع عليها بين الاقليم والحكومة الاتحادية، تحتوي على احتياطي نفطي ضخم يقدر بنحو 30 مليار برميل، ما ادى الى نشوب العديد من

الدولة، فهي الحد الفاصل بين الملكيات المختلفة للثروات الطبيعية. وإذا كانت الحدود تمتد عمودياً إلى ما لا نهاية في العلو و تمتد إلى باطن الأرض إلى ما لا نهاية في العمق، فأن للدولة ان تمتد استغلالها إلى كل ما هو موجود في باطن إقليمها إلى ما لا نهاية في جوف الأرض، و لا يثير هذا مشكلة قانونية بالنسبة للحقول و تركيبات النفط و الغاز التي تقع برمتها في نطاق إقليم دولة واحدة، طالما كان اسلوب استثمارها لا يؤثر على نسبة احتياطات النفط الكامنة في باطن الأرض الدولة المجاورة، او يلحق بها اضراراً اخرى تتحمل الدولة تبعيتها و المسؤولية الدولية عنها، فتخضع استغلال هذه الحقول الوطنية لقواعد القانون الداخلي الذي ينظم حقوق الملكية و يحدد قواعد الاستغلال و يضع قوانين المحافظة على الثروات النفطية⁽¹⁾. يقصد بالحقول النفطية المشتركة، تلك الحقول التي يكون لها امتداد عبر حدود دولتين او أكثر، فالحقل النفطي يمتد في حدود دولتين او أكثر، فيبدأ من دولة معينة ويمر عبر دولة اخرى وقد يكون متركزاً في إحدى الدولتين ومختزقاً في جانب منه لحدود دولة او دول أخرى⁽²⁾. فالحقول النفطية المشتركة توصف بان لها امتدادات جيولوجية عابرة للحدود، فهي حقول يمتد إنتاجها او مخزونها عبر حدود دولتين او بين عدة دول او بين أقاليم الدولة الواحدة، مع اختلاف نسب الإنتاج و المخزون من، حقل الى اخر ومن دولة الى اخرى، وبحسب طبيعة تكوين الحقل، والأرض وارتفاعها و انخفاضها، وطريقة استغلال الحقل واستثماره، من حيث الحفر والتنقيب والاستخراج. وتلعب الأجهزة و المعدات المستخدمة في الاستخراج دوراً كبيراً و مهماً في ذلك⁽³⁾. وما سبق يمكن أن نعرف الحقول النفطية المشتركة، على انها عبارة عن الحقول النفطية الواقعة في نقطة الالتقاء او العتبة لحدود دولتين متجاورتين او إقليمين متجاورين او مناطق محايدة او متداخلة بين حدود دولتين متجاورتين، او قد تكون في منطقة مثلثة حيث يشترك فيها ثلاث دول. وفي كل الأحوال يجب ان لا يستفيد احد الأطراف على حساب طرف آخر من النفط المنتج في تلك الحقول، وان يتصرف الأطراف في استغلال تلك الحقول باتفاق و رضا. وعلى صعيد الدولي يعتبر من الحقول النفطية المشتركة ذا تم ابرام اتفاقية ثنائية بين تلك الأطراف، وعلى سبيل المثال الحقول العراقية الكويتية (حقول الرميلا الشالية)، و الذي يبدأ في مدينة البصرة و يمتد داخل الأراضي الكويتية، و هنالك الحقول العراقية الإيرانية (حقل مجنون، حقل الفك، حقل ابو غريب في محافظة ميسان). و على صعيد الدولي هناك، حقول بريطانيا و النرويج و الدنمارك (حقول نفط بحر الشمال)، وايضاً حقول روسيا، كازخستان، أذربيجان، تركمانستان، جورجيا، ايران (حقول بحر

المبجثن، سنتناول في المبحث الأول مفهوم الحقول النفطية المشتركة و الإشكاليات القانونية المتعلقة باستغلالها، وذلك بتقسيمه على مطلبين : بحيث نخصص المطلب الأول لتعريف الحقول النفطية المشتركة و أنواعها و المطلب الثاني للإشكاليات القانونية المتعلقة باستغلال الحقول النفطية المشتركة، أما المبحث الثاني فنخصصه لطرق الودية لتسوية منازعات الحقول النفطية المشتركة والمبادئ القانونية الحاكمة لها، وذلك من خلال تقسيمه على مطلبين أيضاً : نتطرق في المطلب الأول الى المبادئ القانونية الحاكمة لتسوية منازعات الحقول النفطية المشتركة، بينما نخصص المطلب الثاني لطرق الودية لتسوية منازعات الحقول النفطية المشتركة. و نهي المبحث بخاتمة تتضمن جوهر ما توصلنا إليها من أهم استنتاجات و توصيات.

المبحث الأول

مفهوم الحقول النفطية المشتركة و الأشكاليات القانونية الناجمة عن استغلالها

لاشك ان النفط قد احدث تغيرات هامة على الصعيد الدولي في المجالين القانوني و الاقتصادي. ومن ثم قيام دولة او (طرف) على نحو منفرد في استغلال حقل نفط مشترك بينها و بين دولة اخرى او أكثر يثير مشاكل قانونية متعددة من مسؤولية و تعويض، لما قد يترتب على ذلك من اضرار اقتصادية لهذه الدول. و يقتضي موضوع البحث ان نتناول مفهوم الحقول النفطية المشتركة و بيان تعريفه و انواعه و خصائصه. وتحديد الأشكاليات القانونية الناشئة عن استغلالها و بغية الإحاطة بكافة جوانب الموضوع عمدنا الى تقسيم هذا المبحث الى مطلبين مستقلين وعلى النحو الآتي :

المطلب الأول

تعريف الحقول النفطية المشتركة و انواعها

في الواقع إن حقل النفط يشكل منطقة سطحية متصلة تكون وحدة واحدة لا تقبل التجزئة يقع في ممكن واحد او أكثر. وثبت علمياً بأن طبيعة النفط تختلف عن بعض الثروات الطبيعية الأخرى، من حيث ان الحقول النفط لا يهجر مناطق تجمعها إلى الطبقات الأخرى. وعليه تنقسم الحقول النفطية الى انواع متعددة حسب الزاوية التي تنظر إليها. سنتناول تعريف و انواع تلك الحقول في فرعين مستقلين وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول

تعريف الحقول النفطية المشتركة

عندما تنتهي حدود دولة و تبدأ حدود دولة أخرى او تبدأ حدود إقليم داخل هذه

العراق وإيران. وكما يقع ضمن هذه المجموعة الحقول النفطية المشتركة داخل الأراضي و ضمن حدود دولة واحدة مثل الحقول النفطية المشتركة بين إقليم كردستان و العراق.

ب. الحقول النفطية المشتركة الجماعية

وهي الحقول التي تقع او تمتد داخل حدود أكثر من دولتين، فتكون هناك منطقة مثلثة او غيرها تحتوي على حقول نفطية، تشترك فيها ثلاث دول اوقاليم او أكثر. مثل حقول بريطانيا و النرويج و الدنمارك(حقول نفط بحر الشمال).

2. انواع الحقول النفطية من حيث مكان تواجد الحقول

وتنقسم الى نوعين هما :

أ. الحقول النفطية المشتركة البرية⁽⁷⁾

وهي الحقول النفطية التي تقع ضمن الحدود الدولية البرية للدول الأطراف المشتركة في الحقل، سواء أكانت تلك الحقول تمتد برياً بين دولتين ام أكثر، ومعظم الحقول النفطية الكوردستانية و العراقية المشتركة من قبل الحقول البرية.

ب. الحقول النفطية المشتركة البحرية

وهي الحقول التي تمتد او تقع ضمن الحدود الدولية البحرية للدول التي تشترك في الحقل النفطي، كحقول نفط بحر الشمال.

ثانياً : مميزات الحقول النفطية المشتركة⁽⁸⁾

1. تعد الحقول النفطية المشتركة بأنها من حقول نفطية كبيرة الحجم من حيث الإنتاج و المخزون.

2. انها من قبيل حقول نفطية عابرة للحدود بين دولتين او أكثر، عندئذ تسمى بالحقول النفطية المشتركة، اما اذا كانت الحقول النفطية المشتركة واقعة على حدود اقليم فدرالي والمركز عندئذ تسمى حقول وطنية مشتركة.

3. لا يجوز لاي طرف ان ينفرد في الاستفادة منها ما لم يرض الطرف الآخر وفقاً لإتفاقات خاصة ثنائية او جماعية. فلا يمكن ان تنفرد إحدى الدول بإستغلال هذه الحقول دون موافقة الدول الأخرى و إلا أدى ذلك الى إثارة النزاعات بين الدول التي قد تصل الى حد الحرب.

4. يتم تطوير وتشغيل الحقول النفطية المشتركة بالتضامن بين الأطراف المشتركة، وتبعاً لأنفاقية الموقعة بينها.

5. تحتاج الى إتفاق بين الأطراف المشتركة لأستغلالها واستثمارها وتطويرها، من اجل المحافظة عليها وكذلك على استمراريتها لأطول فترة ممكنة لقيام بإستغلال المشترك.

قزوين⁽⁴⁾. واما على صعيد الداخلي هناك حقول محافظة الموصل و محافظة دهوك (حقل عين زالة و زمار)، وحقول الواقعة في محافظة كركوك (حقول باى حسن، هافانا، هه نجيرة، باباكر، خهبازة، جمبور (زقمبور). . . .)، وحقول الواقعة في حدود محافظة ديالى⁽⁵⁾. و يرى الباحث بإمكانية اكتشاف حقول نفطية اخرى مشتركة او حدودية او عابرة للحدود، بين اقليم كردستان و العراق من جهة و بين اقليم كوردستان وكل من ايران و سوريا من جهة اخرى مستقبلاً. و نرى بأن يؤخذ مثل هذا الموضوع من زاوية محمية خاصة وأن الحديث الخاص بالحقول النفطية المشتركة يتطلب الإطلاع بشؤون النفط والعلاقات و الإتفاقيات الدولية، وبموجبه يمكننا القول بأنه لا يوجد في مفهوم النفط حقول مشتركة. إلا اذا كانت هناك اتفاقية ثنائية بين بلدين على أقتسام هذه الحقول على سبيل المثال لا الحصر فأن هناك حقل نفطي يقع بين قطر وإيران فهذا يعتبر حقل مشترك لانه يوجد اتفاق مشترك ما بين الطرفين و كذلك المنطقة المحايدة ما بين السعودية والكويت فهناك اتفاق ثنائي مشترك بإقتسام هذه المنطقة، أما بالنسبة للعراق و ايران والكويت اوقاليم كوردستان لا يوجد اتفاق ثنائي ما بين هذين الدولتين مع العراق / او مع الأقليم و العراق. وكما يجب ان لا يغيب عن البال فأن مفهوم الحقول النفطية المشتركة لا يوجد في مصطلح النفط إنما هناك حقول متاخمة لبعضها البعض كحقول ايران المتاخمة للعراق.

الفرع الثاني

انواع الحقول النفطية المشتركة وخصائصها

سوف نتناول في هذا الفرع انواع الحقول النفطية المشتركة أولاً، و مميزات هذه الحقول ثانياً، و على الشكل الآتي.

اولاً : انواع الحقول النفطية المشتركة⁽⁶⁾

يمكن تقسيم الحقول النفطية من عدة نواحي وحسب الزاوية التي ينظر اليها الدول المشتركة فيها، وعلى الشكل الآتي :

1. انواع الحقول النفطية من حيث عدد الدول

وتنقسم الى نوعين هما :

أ. الحقول النفطية المشتركة الثنائية

وهي تلك الحقول التي تقع او تمتد بين حدود دولتين او داخل حدود دولة واحدة، ومن هنا جاء هذا التقسيم، مثل الحقول النفطية المشتركة بين العراق و الكويت،

ومضمون هذه النظرية أو هذا الشرط هو (أن يلتزم طرفي التعاقد بالقيام بالتزاماتهم حتى ولو أصبح تنفيذ العقد اشد كلفة وذلك عن طريق الجلوس مع بعض والتفاوض لأيجاد حل مقبول عن طريق تعديل بعض أحكام و بنود العقد حتى يتناسب مع الواقع القاسي له ومن ثم يستمر العقد بعد تعديله حتى نهاية أجله⁽¹⁰⁾. مما لاشك ان نظرية تغير الظروف من المبادئ العامة للقانون المعترف بها في الأنظمة القانونية المختلفة في القانون الدولي و قانون التجارة الدولية⁽¹¹⁾. وهي إذ تنطبق على كل علاقة تعاقدية، فهي تنطبق كذلك على العلاقات التعاقدية بين الدول المنتجة و شركات النفط الأجنبية، وعليه فإنه يمكن القول بأن قاعدة تغير الظروف تنطبق على تعهدات الدول أزاء الدول الأخرى أو ازاء رعاياها أو الرعايا الأجانب⁽¹²⁾. وما يرر تطبيق النظرية على العقود و الاتفاقيات النفطية بشكل خاص هو أن هذه العقود و الاتفاقيات تبرم عادة لمدة طويلة. فالتغيرات المستمرة التي تحدثها الظروف على العقود الدولية عموماً والعقود النفطية خصوصاً، و وفاء كل طرف بالتزاماته التعاقدية يستغرق وقتاً طويلاً وقد يحدث اثناء تنفيذها وقوع حوادث طارئة لم تكن متوقعة في الظروف التي كانت سائدة عند ابرام العقد أو الاتفاقية، كالحوادث السياسية والأزمات الاقتصادية، التي تؤدي إلى زيادة قيمة الأدوات اللازمة لتنفيذ هذه العقود مما يجعل قيمتها تنقفز إلى مستويات سريعة عالية في مقابل انخفاض قيمة المقابل لها في تلك العقود الأمر الذي يؤدي إلى انقلاب ميزان العقد واختلاله اختلالاً جسيماً وبالتالي يصبح موضوع تنفيذه أمراً عسيراً. بالإضافة الى ما شهدته الصناعة النفطية من تغيرات جذرية لم يكن اطراف الاتفاقيات والعقود النفطية يتوقعونها وقت التعاقد. ومن ذلك الزيادة في الإنتاج والزيادة على الطلب والتطور الذي شهدته تكنولوجيا النفط وظهور شركات نفط جديدة و استقلال الدول والأقاليم المنتجة للنفط وتطلعها الى الإشراف على الصناعة النفطية⁽¹³⁾. ونظراً لما لهذا الأختلال العقدي من ضرراً كبيراً على سير التعاملات النفطية الدولية، فقد رأى رجال أعمال دوليين ضرورة الوصول الى تسوية مرضية و معقولة يتوافق مع طبيعة هذه العقود الدولية و يحافظ على استمراريتها و وضع الأمور على ما هي عليه، وديمومة التعاون بين الطرفين. وبهذا يعتبر شرط تغير الظروف كصام أمان في قانون المعاهدات إذا أحسن تطبيقه. وهنا يثار سؤال مهم في ضوء ما سبق، وهو ما مدى اعتبار اكتشاف الثروة لاحقاً عبر خطوط الحدود تغيراً جوهرياً في الظروف التي ابرمت في ظلها اتفاقية الحدود، بحيث يقتضي إجراء تعديل لها ؟

6. تشير الممارسات الدولية إلى وجود بعض المبادئ القانونية الأساسية التي تأخذ بعين الاعتبار عموماً عند ابرام الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة عند استغلال الحقول النفطية المشتركة، أو يعتد بها في حالة عدم وجود اتفاقيات. كما ان تلك المبادئ تنسم بأنها تعالج كافة الإشكاليات التي قد تنور من الجوانب المتعددة من استغلال الحقول النفطية المشتركة، مما يحول دون نشوب النزاعات بين الأطراف أو الدول المعنية في هذا الشأن⁽⁹⁾

المطلب الثاني

الأشكاليات القانونية المتعلقة باستغلال الحقول النفطية المشتركة

إن تداخل حقوق الدول في ملكية احتياطات النفط في الآبار أو التركيبات الممتدة في باطن الأرض عبر حدود الدولة فإن ذلك يؤدي إلى ظهور بعض الإشكاليات فيما يتعلق بعملية استغلال وإدارة وتطوير الحقول النفطية لاسيما المشتركة منها أو العابرة للحدود الدولية. و كما يوجد اشكالية رسم السياسة النفطية وأدارة النفط والغاز بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان. سوف نتناول هذه المواضيع من خلال فرعين مستقلين و على النحو الآتي :

الفرع الأول

الأشكاليات القانونية المتعلقة باستغلال الحقول النفطية المشتركة

و تمثل أهم الإشكاليات القانونية التي يثيرها إستغلال الحقول النفطية المشتركة في الأشكاليات الآتية :

1. إشكالية تحديد وترسيم الحدود الدولية (أقاليم دولة الاتحادية) بين الأطراف

تعد من أهم الإشكاليات العملية التي تعوق تطبيق الاتفاقيات المعقودة بين الأطراف لأستغلال الحقل النفطي المشترك، لأن ترسيم الحدود يحتاج الى ابرام إتفاقية ثنائية أو جماعية بين الأطراف، و لاسيما بالنسبة للحدود المتفق عليها بين الأطراف قبل اكتشاف النفط، لأن الحدود تعد بمثابة الفواصل الإقليمية بين جميع أنواع الاختصاصات الوطنية بين الدول المتجاورة، بما في ذلك أنشطة التنقيب والاستكشاف والاستغلال. والمثال على ذلك الاتفاقية المعقودة بين إيران والعراق عام (1975)، أو بين العراق والكويت عام (1991)، أو بين اليابان وكوريا الجنوبية عام (1974). ونعتقد بان نظرية تغير الظروف، تعد الوسيلة المثلى لمعالجة إشكالية تحديد وترسيم الحدود الدولية بين الأطراف، الناجمة من جراء استغلال و استكشاف الحقول النفطية المشتركة. أو يسميه البعض بشرط تغير الظروف أو شرط إعادة التفاوض،

التنافس على جذب الشركات النفطية الأجنبية بما يضعف قوتها لصالح الشركات الأجنبية، وبنفس القوة سيفقد العراق قوته التنافسية. عليه نقترح من الضروري العمل على إدارة شؤون النفط من قبل شركة عراقية متخصصة تعتمد في تشكيلها وادارتها "الحكم الرشيد" مع مشاركة جهات المختصة في إقليم كردستان لما لها من ابعاد سياسية واقتصادية حميدة.

2. إشكالية البحث والتنقيب والاستكشاف عن النفط في الحقول المشتركة

فعمليات البحث والتنقيب والاستكشاف عن النفط تحتاج الى جهود عملية مشتركة و تفاهم وتعاون متبادل بين الأطراف المشتركة، فلا يجوز لأحد الأطراف ان ينفرد بهذه الأمور او أحداها دون علم الأطراف الأخرى. لان هذه العمليات يترتب عليها تحديد الطاقة الانتاجية للحقل، و عدد الحقول التي توجد فيه، وتقدير الاحتياطي له، كما ان هذه العمليات (البحث، التنقيب، الاستكشاف)، تحتاج الى إمكانيات فنية عالية وتقنية هائلة، تقوم بها جهات متخصصة، وفي الوقت نفسه تتطلب مبالغ نقدية كبيرة، كما انها لا تخلو من المخاطر، لان هذه العمليات قد يكون نصيبها الفشل، او عدم امكانية الإستخراج والإنتاج لإرتفاع الكلفة، وهذا الأمر لا يمكن ان تتحملة إحدى الدول دون البقية، او أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر، الأمر الذي يتطلب وجود إتفاق خاص بهذا الأمر، فليس من العدالة ان تقوم إحدى الدول بعمليات البحث و التنقيب و الاستكشاف و على نفقتها، مع تحملها المخاطر، ثم تأتي الدول الأخرى لنتطالب بالاستثمار المشترك لإنتاج الحقل⁽¹⁹⁾. ومن خلال ما تقدم، يتضح لنا بان الأمر يتطلب تحديد مقدار مساهمة كل طرف في كلفة هذه العمليات والمشاركة الفعلية للأطراف، ويجب ان تسبق مفاوضات جادة وشفافة بين الأطراف قبل ابرام اية اتفاقية بهذا الخصوص. وكما يجب ان لا يغيب عن البال، فان عدم وجود إتفاق و تنظيم قانوني مسبق لاية خطوة من خطوات تلك العمليات سوف يؤدي الى ظهور مشاكل قانونية بين الأطراف المستثمرة للحقول المشتركة، ومن ثم تتطور هذه الخلافات الى منازعات بين الأطراف، وبالتالي يؤثر سلباً عن سير تلك العمليات بالصورة المطلوبة.

3. إشكالية إستخراج النفط في الحقول المشتركة

لا يجوز لأي طرف من الأطراف في عمليات إستخراج النفط في الحقول المشتركة ان يتصرف بإرادة منفردة، فمن الأولى ان يخطو الطرفين خطوات مشتركة في هذه العملية، حتى لا يتحقق كسب دون السبب لأحد الأطراف على حساب الطرف

أجابت لجنة القانون الدولي على هذا السؤال، بالقول، فانه يجب استبعاد اتفاقيات الحدود من تطبيقات نظرية تغير الظروف⁽¹⁴⁾. وقد حسمت إتفاقية فينا لقانون المعاهدات عام 1969 بشأن ما يثار من تساؤل في هذا الشأن، حيث تنص الإتفاقية بموجب المادة(62) منها على ان تغير الأحوال يمكن ان يكون سبباً لأنقضاء المعاهدة، إلا ان الإتفاقية أضافت على تلك القاعدة استثناء مفاده أن تغير الأحوال لا يمكن إثارته بصدد معاهدة أنشأت حدوداً بين الدول، والغرض من ذلك هو توفير الاستقرار و الثبات اللازمة لأي حدود دولية. ذهب جانب من الفقه انه لاساس لهذا الاستثناء في غير الحساسية الفائقة التي تمثلها مشاكل الحدود بالنسبة للدول، و اضاف ان هذه الحساسية لاشك انها ترجع إلى السياسات الخاصة و المصالح الدولية، و لا يرى لها اي اساس قانوني⁽¹⁵⁾. كما ذهب جانب آخر من الفقه أن هذا الاستثناء، و ان كان الغرض منه هو توفير الاستقرار و الثبات للاممين لأي حدود دولية، إذا كان تعيين الحدود قد تم بطريقة ظالمة ومنحازة⁽¹⁶⁾. وقد تعلق الأمر بحقول النفطية المشتركة بين الأقليم و الحكومة الاتحادية و بالاستفادة في كل مما سبق، يرى الباحث بان تستفاد حكومة الأقليم لرأي الأخير المذكور أعلاه لفقهاء القانون الدولي و تجسيدها في مفاوضاته عن تلك الحقول النفطية المشتركة، و حتى في حالة استقلال الدولة الكوردية مستقبلاً يستفاد من وضع الدولة الحبيسة جغرافياً وان يحصل على حقوقه وفقاً لأتفاقية الأمم المتحدة – الجزء العاشر، والتي عرفت المادة (1/134- أ) الدولة الحبيسة او الدولة غير الساحلية⁽¹⁷⁾. Land – Locked States - بأنها تعني كل دولة ليس لها ساحل بحري. وقد جاء نص المادة (69) من الإتفاقية مقررراً حق الدولة الحبيسة في المشاركة في الثروات المنطقة الاقتصادية الخالصة، و يقتصر ذلك الحق على فائض الثروات الحية. مما لاشك فان الحقول النفطية المشتركة احدى المشاكل الأساسية والمعقدة بين السلطات الاتحادية وإقليم كردستان، وقد يصبح احدى المشاكل التي يتعرض لها الكيان الكوردي المستقل في حال قيامه مستقبلاً، ما يدفع الى توقع نشوب المزيد من المنازعات بين الطرفين مستقبلاً، لذلك لا بد من التفاهم بشأنها قانوناً، فالمشكلة اساساً متعلقة بتقاسم مردود تلك الحقول، وهذه المشكلة يحلها القانون، اذ يجلس الطرفان بحضور طرف ثالث، ويعدان مسودة قانونية تحدد نسبة انتاج كل منهما حسب ما يتفقان عليه. وهناك تداخل بين الحقول في المحافظات العراقية عموماً، و مع إقليم كردستان خصوصاً، ولا يتوقف هذا التداخل على الانتاج بل يشمل عملية التسويق والنقل⁽¹⁸⁾. فتتنافس المحافظات على زيادة الانتاج يفضي الى

(115) على ان كل ما لم يرد ضمن تلك الاختصاصات الحصرية يكون من اختصاص الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بأقليم، كذلك حدد الدستور بعض الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية من جهة وبين الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بأقليم من جهة اخرى. نصت المادة (112) من دستور العراق لعام 2005 على (اولاً : تقوم الحكومة الاتحادية بأدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للاقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون.

ثانياً : تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار).

هذه المادة الدستورية هي المادة الوحيدة التي تشير الى اختصاص ادارة النفط والغاز وكيفية توزيع وارداته ورسم سياساته الاستراتيجية، واذا اثير تساؤل عن تكييف هذه المادة الدستورية هل تعطي هذا الاختصاص حصراً للحكومة الاتحادية او تجعله اختصاصاً مشتركاً ام انها تعطيه للاقاليم والمحافظات ؟ ان المادة (112) بفقرتها اشارت الى اشتراك حكومة الاتحاد والاقاليم والمحافظات في ممارسة الاختصاص الوارد فيها كلمة (معاً)، مما يجعلها موضوعياً من ضمن الاختصاصات المشتركة، لكونها شكلياً لا يصلح ترجيحها ضمن الاختصاصات الحصرية الواردة في المادة (110) بفقراتها التسعة ولا يمكن عدها اختصاصاً متبقياً كونها لم تفرد حكومات الاقاليم او المحافظات التي لم تنظم بأقليم في هذا الاختصاص. وقبل الولوج في تفاصيل بحث هذا الاختصاص، فإن صح الرأي أعلاه بأن المادة (112) انها اختصاصاً مشتركاً، عليه ستكون محكمة بلا ريب بما ورد في عجز المادة (115)، في كون الاولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما. وبما ان المادة المذكورة وصفت بأنها اختصاصاً مشتركاً بين المركز والأقاليم فأنا سنتناول في هذا الفرع وقدر تعلق الامر ببحتنا الاختصاصات المشتركة بين المركز والأقليم، ووفقاً لنصوص الدستور. و على النحو الآتي :

اولاً: ادارة النفط والغاز المستخرج

تعد الثروات الطبيعية احد اهم مصادر الدخل في العديد من البلدان، خصوصاً تلك

الآخر في كمية النفط المستخرج، و يجب ان يتفقوا على مقدار الكمية (عدد البراميل) المستخرجة و كذلك على الفترة الزمنية لإستخراج هذه الكمية، هل هي يومية او اسبوعية او شهرية، وتحديد حصة كل طرف منها مقدماً، فضلاً عن تحديد طريقة الإستخراج ومراعاة طبيعة الحقل من قبل كلا الطرفين، و لايحوز الإستعانة بالمعدات و التكنولوجيا المتطورة لإستخراج النفط و انتاجه من قبل احد الأطراف على حساب الطرف الآخر، و كما لا يحوز الإخلال بمضمون الإنفاق المبرم من قبل الطرفين، لأن خلاف ذلك يعني الإخلال بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين وكذلك يعتبر إخلالاً بمبدأ المساواة في الإستفادة من النفط المنتج⁽²⁰⁾، و بالتالي الطرف المخل سوف يكون مسؤولاً مسؤولية العقدية، و مما يؤدي الى إثارة المزيد من المنازعات بين الطرفين.

4. إشكالية التوسع والتطوير الإنتاج

أن الحقول النفطية المشتركة شأنها شأن أي حقل آخر، تحتاج الى التطوير و التوسع و الصيانة من اجل تأمين ديمومة الإنتاج من هذا الحقل، وإستثمارها بالشكل الصحيح، وعدم انخفاض نسبة الإنتاج فيها، فمن الوسائل التي يجب مراعاتها هو مواكبة التطورات التكنولوجية والأقتصادية والقانونية الحاصلة في هذا القطاع الحيوي، ومحاولة الإستفادة منها في تحقيق افضل إنتاج من حيث الجودة والكمية والنوعية، ويجب ان يتفق الأطراف على كل الأمور المتعلقة في مجال الصناعات النفطية، بالأخص التي تتعلق بإدارة و إستثمار الحقول النفطية المشتركة، ويطبق الحال نفسه بالنسبة لعملية الإنتاج، فيجب ان يكون إنتاج كل طرف على قدر المساواة مع الطرف الآخر من خلال الاتفاق على آلية لتحديد ذلك والتفاوض حولها بحسن النية و تنظيمها في إطار قانوني و التعاقد عليها مع الطرف الآخر، وان يخضع هذا الاتفاق (العقد) للرقابة والمتابعة من قبل الطرفين بإشراف جهة فنية وقانونية محايدة لحل المشاكل التي قد تتور اثناء تنفيذ هذا العقد⁽²¹⁾.

الفرع الثاني

اشكالية رسم السياسة النفطية وأدارة النفط والغاز بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان

طبقاً لما ورد في دستور العراق لعام 2005 فإن الاختصاصات الدستورية وزعها الدستور على السلطات الاتحادية والاقليمية والمحافظات التي لم تنتظم في اقليم، فحدد اختصاصات السلطات الاتحادية في المادة (110) على سبيل الحصر، ثم نص في المادة

القانون. بيد ان اقليم كردستان اصدر قانون النفط والغاز لاقليم كردستان العراق رقم 22 لسنة 2007 وعرف في مادته الاولى البند (السادس عشر) الحقل الحالي على انه الحقل النفطي الذي كان له انتاجاً تجارياً قبل 2005/8/15. واذا رجعنا للمفهوم اللغوي لمعنى كلمة (الحالي) فنجد ان الحال هو الوقت الذي انت فيه، وحالياً هو الوقت الحالي اي الان، او الحالة الراهنة الواقعة الان، والحال (في النحو) هو الزمان الحاضر⁽²⁴⁾. وذهب راي الى ان الحقول الحالية هي تلك الحقول التي كان يستخرج منها النفط والغاز فعلاً اي الحقول المستمرة عند وضع النص الدستوري⁽²⁵⁾. ونرى فيما يتعلق بالتفسير ان الاختصاص المشترك بين المركز والمحافظة غير المنتظمة باقليم هو اختصاص يتعلق بالنفط والغاز بعد استخراجه ومن الحقول الحالية دون المستقبلية، كون اغلب المؤشرات لغوية ام فقهية تشير بوضوح لهذا الامر. ولكون السلطة الاتحادية تملك الخبرات الكافية والمؤهلات التي قد لا تملكها المحافظات المنتجة او حتى الاقاليم لادارة هذه الثروة ذات الاختصاص المتشابه بين أكثر من محافظة او اقليم او قد يتجاوز الحقل النفطي حدود الدولة فتصبح المسألة دولية، وبالتالي تثار النزاعات اما بين المحافظات المنتجة فيما بينها او الاقاليم حول احتيتها او ملكيتها لهذا الحقل او ذاك وبالتالي هي المسؤولة عن ادارته او يكون النزاع دولياً وبالتالي فإن حكومة المركز هي صاحبة الاختصاص بتمثيل الدولة ككل وليس السلطة المختصة بأدارة هذا الحقل. وهذه الحالة هي التي تتعلق بموضوع بحثنا، ومن هنا تثار المشكلة، سواء في الوقت الحالي او حتى في حالة استقلال كردستان مستقبلاً عن العراق. وعلى اية حال فان كل ما نصت عليه مسودة قانون النفط والغاز الاتحادي في المادة (5/اولاً/د) على ان تشارك المحافظات المنتجة بعضو يرشحه مجلس المحافظة في عضوية المجلس الاتحادي للنفط والغاز.

ثانياً : رسم السياسة النفطية الاستراتيجية

نصت المادة (112/ثانياً) من دستور 2005 سالفه الذكر على قيام الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظة المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير النفط والغاز، وهذا من اجل تحقيق اعلى منفعة للشعب العراقي من جهة، اضافة الى اعتماد احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار من جهة اخرى. والنص الدستوري واضح الدلالة بأن اختصاص رسم السياسة النفطية Oil policy وتطويرها ليس اختصاصاً حصرياً بل هو اختصاص مشترك بين سلطة المركز والمحافظة المنتجة وغير المنتظمة باقليم، وهذا واضح من ورود كلمة (معاً) التي لها

البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل تقريباً وهو ايراد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز اللذان يميزان الاقتصاد العراقي⁽²²⁾. والمشرع الدستوري العراقي نص في المادة (112) المشار لها مسبقاً على ان (تقوم الحكومة الاتحادية بادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة...). واذا سلمنا بأن هذه المادة تجعل من ادارة النفط والغاز اختصاصاً مشتركاً وفقاً لما تقدم ذكره، فإن اول تساؤل يطرح ماذا يقصد (بأدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية) هل يقصد به أن الادارة المشتركة للنفط والغاز تكون فقط على النفط والغاز المستخرج دون الذي لم يستخرج ؟ وهل ان الادارة او هذا الاختصاص المشترك بين المركز والمحافظة او الاقاليم يكون فقط في الحقول الحالية دون المستقبلية ؟ وسنجيب على التساؤلات على النحو الاتي :

1. فيما يتعلق بأدارة النفط والغاز المستخرج فان الادارة المشتركة بين المركز والمحافظة غير المنتظمة باقليم والاقاليم، تقتصر على النفط والغاز بعد ان يتم استخراجه، عليه يفترض ان تكون عملية الاستخراج من باطن الارض والانتاج ذاتها تقع خارج اختصاصات المشتركة، وان الشراكة في الاختصاص ستقتصر على عملية المعالجة بعد الاستخراج ثم النقل ثم التصدير، وبما ان هذا الاختصاص المشترك بين المركز والاقاليم والمحافظة المنتجة محكوم بما ورد في عجز المادة (115) فالاولوية تكون لقانون الاقاليم والمحافظة غير المنتظمة باقليم⁽²³⁾.

2. فيما يتعلق بالحقول الحالية Current fields، فأنها وردت في نص الدستور وظهرت التساؤلات عن المقصود بـ (الحقل الحالي) وكان من المفترض على السلطة التشريعية ان تصدر القانون الخاص بالنفط والغاز لتبين تفاصيل النص الدستوري، بيد ان هذا القانون لم يصدر لغاية الان ولم يكن في مسودته التي لم يتم اقرارها في البرلمان اي تعريف للمقصود بالحقل الحالي.

3. فيما يتعلق بالحقول النفطية المشتركة، فأنها لم يورد في نص الدستور وظهرت التساؤلات عن المقصود بـ (الحقل المشترك) وكان من المفترض على السلطة التشريعية ان تصدر القانون الخاص بالنفط والغاز لتبين تفاصيل والمصطلحات التي محل النقاش والخلاف، بيد انه لم يورد اي تعريف للمقصود بالحقل النفطي المشترك لا في قانون النفط و الغاز الكوردستاني ولا في مسودة القانون النفط والغاز الاتحادي التي لم يتم اقرارها في البرلمان حتى الآن. وهذا بمثابة نقص واضح، وعلى المشرع معالجته وتلافيه و ذلك بان يقدم تعريفاً بمصطلح (حقول المشتركة) ومن ضمن التعاريف الواردة في

منازعات الحقوق النفطية المشتركة، و تناول بالدراسة بعض المبادئ و القواعد القانونية المطبقة على تلك المنازعات في المطلب الثاني. و ذلك على النحو الآتي :

المطلب الأول : الطرق ودية لتسوية منازعات الحقوق النفطية المشتركة.

المطلب الثاني : المبادئ و القواعد القانونية الحاكمة لتسوية منازعات الحقوق النفطية المشتركة.

المطلب الأول

طرق ودية لتسوية منازعات الحقوق النفطية المشتركة

تعتبر التسوية الودية الأسلوب الأكثر شيوعاً ونجاحاً في تسوية المنازعات النفطية، وخصوصاً في تسوية المنازعات المتعلقة باستغلال الحقوق النفطية المشتركة. وقد تسهم الطرق الودية - بصفة عامة - في تقديم الحلول المناسبة لما قد يثور من منازعات بين الطرفين، و عموماً تنقسم وسائل التسوية الودية إلى قسمين رئيسيين، أولهما الوسائل غير الودية كالتقاضي و التحكيم، وثانيهما الوسائل الودية التي هي عبارة عن التفاوض و الخبرة والوساطة والتوفيق كمنهج فعالة من تلك الوسائل لتسوية المنازعات الناشئة عن استغلال الحقوق النفطية المشتركة، و نركز في دراسة هذا المطلب على الوسائل الودية فقط مستبعدين بذلك الوسائل غير الودية أي لا تنطرق إلى القضاء و التحكيم. و يقصد بالتسوية الودية إنهاء النزاع بين الطرفين دون اللجوء إلى القضاء أو التحكيم. و يقتصر البحث - في ضوء ما تقدم - على تناول المفاوضات و الخبرة والوساطة والتوفيق كمنهج فعالة للتسوية الودية، و يجب أن لا يغيب عن البال أن التسوية التي يتم التوصل إليها عن طريق هذه الوسائل لا تكون ملزمة، إلا إذا تم قبولها من قبل أطراف النزاع. وسوف نتطرق لدراسة تلك الوسائل من خلال أربعة فروع و على النحو الآتي :

الفرع الأول

التفاوض كوسيلة ودية لتسوية منازعات الحقوق النفطية المشتركة

المفاوضات عبارة عن الاتصال الأولي المباشر بين الأطراف المتنازعة حول الحقوق النفطية المشتركة، أو العابرة للحدود بغية تسوية الخلاف أو النزاع الحاصل و القائم بينها عن طريق التوصل إلى إتفاق مباشر⁽²⁷⁾، أن المفاوضات المباشرة تعتبر من أيسر طرق التوصل إلى حلول ودية للمنازعات التي تثار بشأن الحقوق النفطية المشتركة، نظراً لتحررها من الشكليات و القواعد الموضوعية التي تنقيد بها الوسائل الأخرى، و هي إما أن تكون شفوية أو مكتوبة⁽²⁸⁾. وتعتمد المفاوضات على المحاور، المراوغة،

دلالة واضحة وتفسير قاطع على أن هذا الاختصاص هو الاختصاص مشترك بينهما⁽²⁶⁾. وبدورنا نقترح أن يضيف على رسم السياسة استغلال حقوق النفطية المشتركة في كل من القانون النفط والغاز في إقليم كردستان رقم (22) لسنة 2007، ومسودة مشروع قانون النفط والغاز الاتحادي، فجعل استغلال وإدارة حقوق النفطية المشتركة من الأختصاصات المشتركة بين المركز والإقليم هو إجراء سليم وصائب لتوزيع ثروة النفط والغاز الممول الرئيس لموازنة الدول التي لا تستطيع سلطة المركز رسمها إلا بعد موافقة حكومات الإقليم والتي أن حصل نزاع أو خلاف معها فإن الأولوية وفقاً للمادة (115) من الدستور تكون لقانون الإقليم. وما تقدم نستنتج بأنه يمكن استغلال النص الدستوري، الذي يجعل من إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقوق الحالية ورسم السياسة الاستراتيجية اختصاصاً مشتركاً بينها وبين الإقليم فإنها تستطيع أن تحقق المصلحة العامة في قانون النفط والغاز الاتحادي في ظل وجود التغليب الواضح في نص المادة (115) للمصالح الأقاليم، بل أن قانون النفط والغاز لإقليم كردستان رقم 22 سنة 2007 ذهب إلى أبعد من ذلك في المادة (18) ووضع نصاً لا يتعلق بالإقليم إنما يخص محافظات غير منتظمة بأي إقليم، حيث يلزم القانون الصادر من سلطة الإقليم سلطة المركز بأن (على الحكومة الاتحادية أن لا تمارس أية عمليات نفطية جديدة في المناطق المتنازع عليها دون موافقة الوزير (وزير الموارد الطبيعية لإقليم كردستان) لحين إجراء الاستفتاء العام بموجب المادة (140) من الدستور الاتحادي).

المبحث الثاني

الطرق الودية في تسوية منازعات الحقوق النفطية المشتركة والمبادئ القانونية الحاكمة لها

المنازعات التي تثار بين طرفي الإستغلال المشترك لحقوق النفطية المشتركة، تحظى بأهمية قصوى، وذلك لإرتباطها بسيادة الدولة عموماً، فإن طبيعة المنازعات الناشئة عن حقوق النفطية المشتركة لا يمكن أن يسمو فيه رأي أحد أطراف على رأي الآخر. ويلاحظ أن منازعات بين تلك الأطراف يمكن أن تسوى عن طريق الوسائل الودية و التحكيم، نظراً لما يتطلبه طبيعة تلك المنازعات من توافر التراضي بين أطرافها، و كما يوجد هنالك عدد من المبادئ و القواعد القانونية كوسائل معتمدة و حاكمة لتسوية المنازعات الحقوق النفطية المشتركة. ولذا سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين مستقلين بحيث نتطرق في الأول إلى الجانب العملي لبعض الطرق الودية لتسوية

جميع المسائل المتعلقة بتطوير و استغلال المصدر المشترك، حيث تشمل المفاوضات على الجوانب الآتية :

أ. تقدير و تقييم مخزون النفط الخام و المواد الهيدروكربونية الأخرى القابلة للإنتاج الموجودة به.

ب. تقديم تقرير تقييم الأثر البيئي من قبل الطرفين قبل بدء استغلال مكامن النفط او الغاز المشتركة، و دراسته من قبل لجنة مشتركة من قبل الطرفين.

ت. تحديد الطاقة الإنتاجية له ومعدلات الإنتاج التي يسمح بها على ضوء تقارير الخبراء و اختيارات الطاقة الإنتاجية.

ث. معيار التقسيم الذي على أساسه تتحدد حصة كل من الدول المعنية من الإنتاج.

ج. أسلوب الاستغلال المشترك الذي يحدد درجة التعاون بينهم في سبيل المحافظة على حقوق كل منهم و مراعاة المصالح الاقتصادية المشتركة. و يجب ان لا ننسى أن المفاوضات تحتاج الى أمر ضروري و جوهري و هو توافر حد أدنى من تعادل القوى السياسية والاقتصادية بين الطرفين المتفاوضين، او الأطراف المتفاوضة، و إلا كان الطرف الضعيف ضحية للطرف القوي. ومن هذه المفاوضات الجارية بين العراق و الكويت، والعراق و ايران حول الحقول النفطية المشتركة بغية التوصل الى حلول توافقية و مرضية لكلا الطرفين، فيما يتعلق باستغلال الحقول و تطويرها، و تحديد حصة الإنتاج للأطراف المعنية. ومثال المفاوضات الجارية بين إقليم كردستان و الحكومة الاتحادية العراقية منذ عام 2007 حول الحقول النفطية المشتركة و الحقول النفطية غير المستكشفة في الأقليم. من هذا المنطلق، فأن بعض الأطراف تحرص على تضمين العقد ما يعرف بشروط المراجعة او اعادة التفاوض الذي تقوم على ضرورة الأخذ في الاعتبار بالسمة المتغيرة لظروف التعاقد في الاتفاقات ذات الأجل الطويلة، فهذه الشروط يقصد بها مواجهة متغيرات المستقبل⁽³⁴⁾. وقد أكد السكرتير العام للأمم المتحدة على ان إعادة التفاوض في شأن عقود التنمية الاقتصادية أصبحت من الضرورة الملحة التي تبررها التغيرات في الظروف العالمية⁽³⁵⁾.

الفرع الثاني

الخبرة الاتفاقية كوسيلة ودية لتسوية منازعات الحقول النفطية المشتركة

الخبرة عبارة عن تقديم المشورة و الرأي الفني في مسألة واقعية من قبل متخصص يسمى الخبير لعدم إدراك القضاء حقيقة هذه الوقائع او المسائل دون ان يكون لهذا الرأي أثر ملزم⁽³⁶⁾، و بناء على ذلك فإن الخبير يكلف بإبداء الرأي فيما يطرح عليه من

الإصرار و المثابرة، فيستعرض كل متفاوض مهاراته فيأخذ ويعطي بغرض حماية مصالحه و جس النبض المقابل قاصداً الوصول الى الهدف وتحقيق غايته، و يتوقف نجاح المفاوضات عموماً على مدى توافر حسن النية لدى الأطراف المعنية و مدى جدتهم و حرصهم في التوصل لتسوية ودية⁽²⁹⁾. و يتطلب مبدأ حسن النية من كل طرف ان يطلع الآخر على كافة الظروف المحيطة بالمنازعة مع الإشارة الى ما يجب ان يكون عليه كل متفاوض من الأهتمام والسعي نحو مصالحه. وإذا ما شرع الطرفان في المفاوضات فإنها يشتركان في إنشاء حالة واقعية تترتب عليها آثار قانونية معينة، ويكون الطرفان في دائرة التفاوض متى أعلن كل منهما عن استعداده لمناقشة و عرض افكاره و تصوراته على الطرف الآخر لتسوية النزاع⁽³⁰⁾. و متى نشأت هذه الحالة فإنه يترتب على كل من الطرفين الألتزام بأصول التفاوض، و استقرار الفقه و القضاء على اعتبار الألتزام بالإعلام و الإلتزام بالإستمرار في المفاوضات و الإلتزام بالسرية من الألتزامات الأساسية لعملية التفاوض ذاتها⁽³¹⁾. و قد فطنت الدول أطراف المنازعات المتعلقة بالحقول النفطية المشتركة الى أهمية اللجوء إلى المفاوضات بهدف تسوية لتلك المنازعات، و ذلك لعدم وجود قواعد قانونية مستقرة و محددة تعالج الإشكاليات القانونية التي تثار في حالات الحقول المشتركة عبر الحدود الدولية خاصة مشكلتي معيار التقسيم و نظام الاستغلال، ولا سيما ان القواعد التي عالجتها بعض الدول هذه المشاكل لا تتعدى قوتها الإلزامية إلى الغير⁽³²⁾. ونستنتج مما سبق، أنه يتعين ان يتوافر لدى الدول المتفاوضة حسن النية و الألتزام بالتوصل إلى اتفاق حول جميع الإجراءات و القواعد الموضوعية التي تحكم استغلال الحقل المشترك. وهو في الواقع ليس أمراً سهلاً، لإختلاف وجهات النظر وتضارب المصالح و التعارض بين الخطط الاقتصادية لتلك الدول، فعلى سبيل المثال، قد ترى إحدى الدول عدم استغلال الاحتياطي في الوقت الذي تكون فيه الأخرى في حاجة ماسة للبدء في الإنتاج، كما قد يوجد اختلاف في نوع الطاقة الخارجية او الأستعانة بالأجهزة والألات الميكانيكية التي تستخدمها كل من الدولتين لزيادة الطاقة الطبيعية لأحد مكامن الحقل المشترك لرفع النفط والماء إلى السطح مما يكون له تأثير على عمليات أخرى. و يتضح من خلال

دراسة الاتفاقيات المبرمة لأستغلال الحقول النفطية المشتركة⁽³³⁾، بان معظم تلك الاتفاقيات قد اشارت الى وجود التزام على الدول الأطراف باللجوء إلى المفاوضات قبل بدء استغلال مكامن النفط او الغاز المشتركة بهدف التوصل إلى اتفاق حول

وأما بشأن موقف قانون النفط والغاز لإقليم كردستان رقم 22 لسنة 2007 من الخبرة، فإن المشرع الكوردستاني لم يعتمد الخبرة كوسيلة ودية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بخصوص المسائل المتعلقة بالنفط والغاز سواء المنازعات التي تقوم بين حكومة الأقليم و شركات النفط او المنازعات المتعلقة باستغلال الحقول النفطية المشتركة مستقبلاً. إذ نرى بان المادة (50) من القانون يخلو تماماً من الإشارة الى هذه الوسيلة الفعالة، وعليه نهيب بالمشرع الكوردستاني بأن يتبنى الخبرة الاتفاقية كوسيلة ودية من وسائل تسوية المنازعات التي تثار بين طرفي النزاع، وذلك إضافة الخبرة الاتفاقية بجانب التفاوض كوسائل ودية لتسوية المنازعات النفطية في المادة(50) من القانون النفط والغاز الكوردستاني. لكون الخبرة الاتفاقية تعد الوسيلة المثلى لتسوية المنازعات الناشئة عن استغلال وإدارة وتطوير الحقول النفطية المشتركة.

الفرع الثالث

الوساطة كوسيلة لتسوية المنازعات الحقول النفطية المشتركة

تعني الوساطة اتجاه الطرفان المتنازعان الى طرف ثالث لمساعدتهم على حل الخلاف بينهم و الوصول إلى اتفاق، مما يجنبهم الكثير من النفقات و ضياع الوقت فيما لو لجئنا الى التحكيم او القضاء، و تعد الوساطة من الوسائل الودية لفض المنازعات النفطية، إذ تقوم الأطراف المتنازعة بالاجتماع و التشاور بحضور الوسيط للوصول إلى حل ينهي النزاع و يرضي الخصوم⁽⁴¹⁾. و تمتاز الوساطة بأنها الطريق الذي يحفظ العلاقات الودية بين الأطراف. و يقوم الوسيط في سبيل تنفيذ مهمته بجمع الطرفين، أو يعمل أحياناً متقلاً بينهما و يجتمع منفرداً بكل طرف على حدة، بهدف تسوية النزاع، كما يسعى الوسيط الى إقناع الطرفين، لإن الوساطة تصرف اختياري و يستمد الوسيط شرعيته من اتفاق الطرفين، إذ يجب حصول اتفاق الطرفين على اختيار الوسيط قبل مباشرة مهمته، كما و يجب أن يتمتع الوسيط بصفتي الحياد والاستقلال، فضلاً عن قدرته على الحوار و الإقناع⁽⁴²⁾. لقد تم تبني الوساطة في العقود النفطية المبرمة مع إقليم كردستان كوسيلة من وسائل تسوية المنازعات التي تنشأ بين طرفي النزاع، وعلى سبيل المثال جاء في البند (ب) من الفقرة الأولى من المادة(42) من عقد مشاركة الإنتاج مع شركة (Hunt Oil) الأمريكية في عام 2009، على انه (إذ لم يتم التوصل إلى تسوية النزاع خلال ستين يوماً من تبليغ أحد الأطراف للآخر بحصول النزاع، يحق لأي من الطرفين طلب تسوية النزاع وفقاً لإجراءات الوساطة في محكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA). و قدر تعلق الأمر بموقف المشرع الكوردستاني، حيث لم يرد في المادة

مسائل، و هذا الرأي إستشاري غير ملزم للقاضي من ناحية و لا للخصوم من ناحية أخرى⁽³⁷⁾. تعد الخبرة الوسيلة المثلى التي من خلالها يمكن لطرفي النزاع التعرف على السبب الحقيقي للنزاع الناجم عن استغلال حقل النفط المشترك، وذلك من خلال أبداء رأي و المشورة من قبل الخبير المختص، فإن اقتنع به الأطراف جرى الاتفاق على هذا الحل، للحيلولة دون تفاقم حدة الخلاف و لتفادي اللجوء الى التحكيم، ويلجأ الأطراف المتنازعة عادةً إلى هذا الوسيلة في المسائل ذات الطبيعة الفنية او العلمية او المحاسبية، إذ نصت المادة (132) من قانون الأثبات العراقي رقم (107) لسنة 1979 النافذ على انه (تتناول الخبرة الأمور العلمية و الفنية و غيرها من الأمور اللازمة للفصل في الدعوى دون المسائل القانونية). وعلى هذا ورد في مشروع قانون النفط والغاز العراقي الاتحادي لعام (2007) بأنه (إذا تعلق النزاع بمسألة فنية او هندسية او حسابية او تشغيلية فإنه يجوز للأطراف رفع النزاع إلى خبير فني مختص ومستقل من اجل التوصية بشأن حل ذلك النزاع)⁽³⁸⁾. ويمكن لطرفي النزاع الاتفاق على اختيار خبير واحد أو أكثر على أن يكون عددهم و ترأ أي مفرداً و على أن تتوافر الشروط التالية :

أ. ان يكون الخبير مختصاً في مجال النزاع النفطى المعروض عليه و له الخبرة الكافية في مجال حقول النفطية المشتركة.

ب. أن يكون الخبير مستقلاً، وأن لا تكون له أية مصلحة او علاقة بطرفي النزاع، او حاملاً للجنسية أحد أطراف استغلال حقل النفطى المشترك.

ت. أن يؤدي الخبير المعني اليمين القانونية قبل مباشرة مهمته، و على أن يؤدي عمله بصدق وأمانة وإخلاص.

ث. على الخبير الاحتفاظ بسرية المستندات و الوثائق التي يطلع عليها بحكم مهمته، و عليه ايضاً ان يقدم تقريره بشكل سري و عقب انتهاء عمله إلى طرفي النزاع فوراً وبدون تأخير⁽³⁹⁾. و بما أن الخبير لا يصدر قراراً ملزماً، فلطرفي النزاع حق قبول التقرير من عدمه، او العودة لطلب تقرير آخر من نفس الخبير او من خبراء آخرين.

و يعتمد الخبير في سبيل تنفيذ مهمته على معلوماته و خبرته الشخصية، في مجال العمل المكلف به، فعدم إلمامه الكافي بالجوانب الفنية للحقول النفطية المشتركة سوف يتعذر عليه معه تقويم موضوع المنازعة المطروحة، كما يمكن له ان يطلب من الطرفين تقديم ما لديهم من معلومات عن جغرافية و طبيعة وبيئة المصدر المشترك، و المستندات المتعلقة بالقضية، و له ايضاً معاينة الحل المتنازع عليه للحكم بشأنه⁽⁴⁰⁾.

الكوردستاني من وسيلة فعالة و ودية لتسوية المنازعات كالتوفيق، ولم نجد تبني التوفيق كوسيلة من وسائل تسوية المنازعات في العقود التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع شركات النفط الأجنبية، وهذا المسلك يبدو مسلكاً خاطئاً لكون التوفيق وسيلة فيها صفة ديناميكية وحيوية أكثر من الوساطة، وكذلك الموفقين لهم دور فعال وإيجابي أكثر من الوسطاء، فأن ذلك يعد نقصاً في القانون يستوجب العمل على تلافيه و معالجته، وعليه بدورنا نقترح على المشرع الكوردستاني بأن يرد التوفيق ضمن الآليات تسوية المنازعات التي قد تثار بسبب العقود النفطية التي تبرم بين حكومة إقليم كردستان و شركات النفط الأجنبية العاملة في الأقليم.

الفرع الرابع

التوفيق كوسيلة لتسوية المنازعات الحقوق النفطية المشتركة

التوفيق هو الطريق الذي يلجأ اليه أطراف العقد للوصول الى حل ودي و توفيقى لفض النزاع الناشئ بينهما و يتم ذلك بأختيار طرف ثالث كموفق محايد يتولى وضع الحلول و البدائل المختلفة للمنازعات و الخلافات التي تثار بين المتعاقدين، ويقتصر دور هذا الشخص على تقريب وجهات النظر دون ان يلتزم بتقديم اقتراح محدد⁽⁴³⁾.

فالغرض من التوفيق هو التوصل إلى تسوية ودية للنزاع بين الأطراف عن طريق اختيار موفق محايد يقدم اقتراحاته في النزاع و الموفق على خلاف الحكم والقاضي لا يفصل في النزاع و إنما يقدم اقتراحات للأطراف بهدف مساعدتهم في التوصل الى تسوية ودية للنزاع⁽⁴⁴⁾. و على ذلك فأن إجراءات التوفيق تجري من خلال مساعي حميدة بعيداً عن فكرة الخصومة، وهو ما يمكن الطرفين من الاحتفاظ بعلاقات طيبة، و يكون لكل من الطرفين الحرية في قبول او رفض اقتراحات الموفق، غير ان اقتناع طرفي النزاع بحباد الموفق يدعوها في الغالب إلى النظر بعين الاعتبار لمقترحاته على اختيار الحل الذي يراه أكثر قبولاً، و مما يزيد من مصداقية الموفق هو ان يكون الموفق متخصصاً في مجال الحقوق النفطية المشتركة او على الأقل على دراية بها، و لذلك فإنه من الأفضل عند اختيار الموفق أن يكون ذا خبرة فنية و علمية في مواجهة مشاكل استغلال و إدارة حقول النفط المشتركة موضوع النزاع، فإذا كان النزاع يقوم على

المطلب الثاني

المبادئ و القواعد القانونية الحاكمة لتسوية منازعات حقول النفطية المشتركة

سوف نتناول المبادئ والقواعد القانونية التي تحكم تسوية المنازعات الناجمة عن استغلال الحقول النفطية المشتركة وذلك من خلال الفروع الآتية :

الفرع الأول

مبدأ عدم بدء الاستغلال إلا بإتفاق الدول (الأطراف) المعنية

يستند مبدأ عدم البدء في الاستغلال المنفرد لحقول النفط المشتركة إلا بعد اتفاق الدول المعنية إلى فكرة العدالة، وإلى فكرة الاحترام المتبادل و الفهم المتبادل بين الطرفين. وتهض الممارسة الدولية في تبنيها لهذا المبدأ في الوقت الحاضر لا على اساس انها قاعدة ملزمة من قواعد القانون الدولي، بل مراعاة لعلاقات حسن الجوار و احترام المتبادل والفهم المشترك حول الأمور المشتركة. ولتجنب نشوء المزيد من المنازعات بهذا الخصوص. وقد بدأ هذا المبدأ يندرج الى المجال القانوني عن طريق النص عليه في الاتفاقيات الثنائية التي تبرم عادة لتحديد وترسيم الحدود في الجرف القاري او الأقليم البري. و تهدي الممارسة العملية لهذا المبدأ عن وجود مجموعة من الألتزامات يجب على الدول مراعاتها وهي :

أولاً- إذا تبين ان أياً من تجمعات النفط او الغاز تمتد او يبدو أنها تمتد في باطن الأرض أبعد من حدود الدولة إلى داخل إقليم دولة أخرى او مناطق خاضعة لسيادتها او سيطرتها وجب عندئذ على الدولة عدم البدء في استغلال هذا المكنم وإخطار الدولة الأخرى بما لديها من المعلومات عن المكنم المكتشف و التشاور مع حكومتها بهدف التوصل إلى اتفاق حول تحديد معالمه و ابعاده، واسلوب الاستغلال، ومعيار

الخلاف حول تفسير بنود العقد او الاتفاقية او ملحقاته فمن الأفضل ان يتوافر لدى القائم بالتوفيق خلفية قانونية عن الموضوع⁽⁴⁵⁾. و الجدير بالذكر أن المشرع الكوردستاني لم ينص في المادة (50) من قانون النفط و الغاز صراحة على التوفيق كآلية من آليات تسوية المنازعات التي تنشأ بين حكومة الإقليم كردستان و شركات النفط، و بذلك تخلو المادة (50) الخاصة بتسوية المنازعات عقود النفطية في القانون النفط والغاز

رابعاً- يجب على الدولة التي تقوم باستغلال حقن النفط و الغاز يقع بالقرب من مناطق الحدود الدولية ان توقف عمليات الإنتاج و الاستغلال إذا حدث اعتراض من دولة أخرى مجاورة او مقابلة على اساس ان الحقن يمتد داخل اقليمها. ويشترط في هذه الحالة ان يكون مدعوماً بالمستندات و البيانات الكافية التي تعضد صحة الادعاء،

وذلك للحيلولة دون التعسف في استعمال و الأضرار بالمصالح الاقتصادية والقانونية المشروعة للدولة التي تقوم بالاستغلال⁽⁵⁰⁾. ويعتبر استمرار الدولة في الإنتاج بعد الاحتجاج عملاً غير مشروع يتعرض مع قواعد القانون الدولي⁽⁵¹⁾.

الفرع الثاني

مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق

ان مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق يقوم على اساس خلقي ويستند الى فكرة العدالة، فهو يهدف الى وضع حدود لاستعمال الحق بحيث يمنع الحاق الضرر بالطرف الآخر في الحقن مشترك، سواء أكانت هذا الضرر جسماً او بسيطاً، ومن صور هذا الضرر استخراج و انتاج كميات تفوق الحصة المقررة و المتفق عليها، او سحب كميات من النفط بدون علم الطرف الآخر او استخدام تقنيات تضر بإنتاج الحقن. و استقر هذا المبدأ تشريعياً في معظم النظم القانونية الداخلية، ويرجع نشوء هذا المبدأ الى نظام القانون الخاص⁽⁵²⁾. والى الحد الذي يمكن القول بأنه أصبح من المبادئ القانونية العامة، مما يضي عليه فاعلية في القانون الدولي، باعتباره مبدأ قانونياً عاماً، إعمالاً لنص المادة (1/38 ج) من النظام الأساسي لحكمة العدل الدولية⁽⁵³⁾. ويكون هناك تعسف في استعمال الحق إذا استعمل بغية الأضرار بالغير، او إذا استعمل رغم عدم وجود مصلحة حقيقية او دافع مشروع لأستعماله. وهو في هذه الحالة يعتبر مصدر الالتزام بالتعويض عن ما يولده من اضرار للغير. و يعتبر مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق اساساً لتعويض الدولة عن الأضرار التي تلحق بها نتيجة قيام دولة أخرى مجاورة او مقابلة بسوء نية باستغلال احد مكامن النفط الممتدة في اقليم الدولتين دون علمها. و لا يقوم الالتزام بالتعويض في هذه الحالة على اساس المسؤولية او الخطأ او على اساس ان الفعل الذي سبب الضرر كان يتصف بأنه غير مشروع، إذ قيام الدولة باستغلال لما يكمن في أراضيها من ثروات طبيعية لا يمكن ان يوصف بأنه فعل غير مشروع، ولكن على اساس مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق الذي يقتضي منها في هذه الحالة ضرورة الاتفاق مع هذه الدولة على اسلوب الاستغلال بما يضمن مصالح الدولتين، وذلك قبل الشروع في عمليات الاستغلال. و لا شك ان هذا الالتزام

تقسيم الاحتياطي وذلك على اساس ان حق الملكية على الاحتياطي في هذا الحالة يكون مشاعاً بين الدولتين و ليس لأي منها حق الأنفرد في استغلاله دون موافقة الدولة الأخرى، و في حالة الإخلال بذلك، فإن للدولة التي اخلت بهذا الالتزام يكون مسؤولاً و يجب ان تتحمل التبعة، و من حق الدولة التي حدث الإخلال بحقوقها ان تطالب بالتعويض⁽⁴⁶⁾. وقد نصت بعض الاتفاقيات الثنائية صراحة على ذلك. فعلى سبيل المثال تقرر المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين الهند و اندونيسيا بشأن تحديد الخط الفاصل بينها في الجرف القاري في منطقة The Great channel Between

"Great Nicobar Island and Sumatra". و التي نصت على انه (إذا أمتد تركيب جيولوجي للنفط او الغاز الطبيعي او حقن او مخزون من معادن أخرى عبر خط الحدود المشار إليه في المادة الأولى، فعلى حكومتى الدولتين إخطار كل منهما للأخرى بكافة المعلومات التي تتعلق بذلك و السعي للتوصل الى اتفاق حول أكثر الأساليب فعالية لاستغلال التركيب او الحقن او المخزون، وتقسيم عادل للفوائد الناتجة من هذا الاستغلال⁽⁴⁷⁾).

ثانياً - يجب على الدولة متى تبين لها بعد البدء في استغلال احد حقول النفط او الغاز أنه يمتد إلى إقليم دولة مجاورة او مقابلة وقف عمليات الإنتاج، و ان تسعى للاتفاق مع حكومة تلك الدولة حول كيفية الاستغلال و معيار التقسيم. ويعتبر استمرارها في عمليات الإنتاج رغم علمها بذلك مخالفاً لقواعد القانون الدولي لما فيه من مساس بحقوق تلك الدولة. وقد اخذ بهذا المبدأ في استغلال حقن فريج الذي تبين بعد البدء في استغلاله أنه يمتد في الجرف القاري لكل من النرويج و المملكة المتحدة في بحر الشمال⁽⁴⁸⁾.

ثالثاً - إذا قامت الدولة بحسن نية باستغلال حقن للنفط او الغاز اكتشف في أراضيها وثبت لها بعد ذلك ان جزءاً منه يقع في نطاق سيادة دولة أخرى، فانه يجب عليها ان تعوض الأخيرة تعويضاً عادلاً. إذ نص على هذا الالتزام صراحة في الاتفاقية المبرمة بين فرنسا و اسبانيا بتاريخ (19-2-1974) الخاص بترسيم الحدود بينها في الجرف القاري لخليج باسكال (the bay of Biscal). إذ تشير المادة الرابعة منها الى انه في حالة ما إذا كان مخزون الثروة الطبيعية الموجودة على جانبي خط الحدود في الجرف القاري قد تم استغلالها، فعلى طرفي الاتفاقية بالتشاور مع المرخص لهم بالاستغلال (في حالة وجودهم) ان يسعوا إلى التوصل لاتفاق حول تعويض مناسب⁽⁴⁹⁾.

يفرضه ايضاً مبدأ حسن الجوار الذي يحكم استغلال الثروات المشتركة. ويشترط للتعويض ان يكون ضرر قد لحق بالدولة، واثبات أن الدولة التي تقوم بالاستغلال كانت على علم ان الحقل يمتد خارج حدودها إلى إقليم تلك الدولة. و يعتبر من قبيل التعسف في استعمال الحق لجوء الدولة اثناء المفاوضات بسوء النية إلى وضع العقوبات امام التوصل لاتفاق حول الاستغلال في خلال فترة معقولة، مما يترتب عليه حرمان الدولة الأخرى من التمتع بحقوقها وعدم البدء في استغلال حصتها في الحقل المشترك مما يؤثر بالإضرار على مصالحها الاقتصادية⁽⁵⁴⁾. وفي الواقع ان مدة اكتشاف الحقول المشتركة وبدء المفاوضات وإجراءات و مراحل التحكيم وصولاً الى صدور الحكم قد تمتد شهوراً او سنوات بما يؤثر بصورة جوهرية على المصالح الاقتصادية لأحدى الدولتين. لذلك فمن الأجدر في مثل هذه الحالات إحالة النزاع في حالة فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق حول الموضوعات التي يترتب عليها البدء في عمليات الاستغلال والأنتاج إلى محكمة العدل الدولية التي تملك بمقتضى نص المادة (41) من نظامها الاساسي سلطة الأمر باتخاذ إجراءات تحفظية مؤقتة لا تمس بحقوق أطراف النزاع او بمراكزهم. فقد تأمر المحكمة على سبيل المثال بقاء الحالة على ما كانت عليه إلى أن يفصل في النزاع، او تسمح لإحدى الدولتين ببدء الاستغلال من الأبار التي تم إقامتها في إقليمها خاصة إذا كان الجزء الأكبر من الحقل المكتشف يقع في نطاق سيادتها. و عليه يحق لحكومة الأقليم اللجوء الى هذه المحكمة في حال وجود منازعات بهذا الشأن مع حكومة العراقية الاتحادية.

الفرع الثالث

مبدأ الكسب بدون السبب

يبني مبدأ الكسب دون سبب على اساس انه لا يجوز لشخص أن يثري على حساب غيره، و إنه من العدالة و الأخلاق رد الأثر. و قد يسمى كذلك بالأثر بلا سبب او الأغثناء دون سبب. و يعرف الكسب دون سبب بأنه اغتناء ذمة شخص بسبب افتقار ذمة شخص آخر دون سبب مشروع. و قد أخذت بهذا المبدأ كثير من النظم القانونية الوطنية و الذي يشكل نظاماً قانونياً متميزاً عن القانون الخاص، بحيث نصت المادة (243) من قانون المدني العراقي بأنه (كل شخص ولو غير مميز يحصل على كسب دون سبب مشروع على حساب شخص اخر يلتزم في حدود ما كسبه بتعويض من لحقه ضرر بسبب هذا الكسب ويبقى هذا الالتزام قائماً و لو زال كسبه فيها)⁽⁵⁵⁾. و بموجب هذا النص يعتبر الكسب دون سبب مصدرراً مستقلاً للالتزام، وبصفة عامة

يشترط لتطبيق نظرية الكسب دون سبب، ان يتحقق اثره المدين، و افتقار الدائن، و قيام علاقة السببية بين الأثر و الافتقار، و ان لا يكون لأثره المدين سبب قانوني، و على المدين (المثري) ان يرد للدائن (المفتقر) في حدود اثره فقط دون النظر في قيمة ما لحق بالدائن من افتقار. فهو يختلف عن التعويض الذي يكون اساس تقديره ما لحق الطرف المضرور من خسارة. ومن جانب آخر فان الالتزام برد الأثر لا يقوم على اساس الخطأ أو المسؤولية التي يتركز عليها الالتزام بالتعويض. و يجد مبدأ الكسب دون سبب مجالاً للتطبيق في حالة إكتشاف إحدى الدول لمكان او مكامن نفطية تمتد عبر الحدود الدولية الى دولة مجاورة، و ذلك على أثر عمليات الاستكشاف و البحث و التنقيب التي قامت بها في اقليمها و تحملت بمفردها اعباءها المادية والتكاليف المالية، و تطالب الدولة المجاورة اثناء المفاوضات بينها حول التقسيم و الاستغلال بحقوقها القانونية على ما يقع من النفط الخام لهذه المكامن في نطاق إقليمها. مما لا شك فيه فأن في مثل هذه الحالة يجب تعويض الدولة المكتشفة عن جزء من النفقات و التكاليف التي تحملتها في سبيل التوصل إلى هذا الأكتشاف الذي تعود منفعته على الدولتين. و لا يحسب التعويض على اساس النفقات الفعلية التي تكبدها الدولة المكتشفة و لكن يقدر على اساس ما أثرت به الدولة المجاورة نتيجة هذا الأكتشاف. فاستفادة الدولة المجاورة من الأكتشاف النفطي يعتبر كسب دون سبب يجب أن تعوض عنه الدولة التي قامت بعمليات التنقيب و الاستكشاف و ذلك في حدود ما أثرت به. و يؤيد ذلك حكم محكمة التحكيم في قضية (Landreau) بين الولايات المتحدة الأمريكية و بيرو. و تخلص وقائعها في ان بيرو أنهت عقد امتياز قبل حلول أجله عندما أمتنع المرخص له عن الأدلاء بمعلومات عن قائمة الأكتشافات التي قام بها، فحكمت المحكمة بإلزام الدولة بالتعويض على اساس ان الدولة أستفادت من تلك الأكتشافات⁽⁵⁶⁾. فلا تلتزم الدولة المجاورة برد كل قيمة الافتقار الذي اصاب الدولة المكتشفة و الذي يقدر على اساس تقسيم النفقات الكلية للأكتشاف بينها بنفس معيار تحديد حصة كل منها في الاحتياطي المكتشف، بل تلتزم برد في حدود كسبها ولو قل الكسب عن الافتقار. و هو يعتمد في تقديره على آراء الخبراء و المتخصصين في شؤون النفط و الغاز. و الفرض الثاني الذي يثور فيه تطبيق مبدأ الكسب دون سبب هو حالة بدء إحدى الدول في استغلال أحد حقول او تركيبات النفط و يتبين اثناء او بعد الاستغلال انه يمتد خارج حدودها داخل إقليم دولة مجاورة او مناطق خاضعة لسيادة دولة مقابلة. ففي هذه الحالة يجب ان تعوض الدولة المستغلة الدولة الأخرى في الحدود التي كسبت

يؤدي إتباع هذه الطريقة إلى زيادة كمية النفط الخام أو الغاز الطبيعي الممكن إستخراجها في النهاية.

6. نشوب منازعات و مشاكل فنية وعلمية بين الدولتين أو اصحاب حقوق الأمتياز المرخص لهم من الطرفين، و ذلك أثناء سير العمليات بسبب التداخل بينهم.

و نستنتج في مما سبق، بأن قاعدة توحيد المصالح أي الأستغلال المشترك و توحيد عمليات الأنتاج تحت مسؤولية المشغل⁽⁵⁹⁾ واحد يعتبر الأسلوب الأمثل لأستغلال حقول النفط المشتركة⁽⁶⁰⁾. و قد أيد هذا الأتجاه علماء الجيولوجيا و خبراء النفط منذ مدة طويلة⁽⁶¹⁾. و تجدر الإشارة الى انه على الرغم من ان بعض الاتفاقيات التي ابرمت لأستغلال حقول النفط المشتركة أخذت بفكرة المشروع المشترك إلا انها لم تتفق في الأخذ بقواعد موحدة نظراً للتباين بين النظم الاقتصادية السائدة في المجتمع الدولي. و يتضح من دراسة هذه الاتفاقيات ان هناك دعائم أساسية يجب ان يركز عليها مبدأ (توحيد المصالح) لأستغلال حقول النفط و الغاز المشتركة، وهي⁽⁶²⁾ :-

أ. ان تتولى جهة واحدة يتفق على اختيارها الأطراف او من يمثلهم من المفوضين بالعمل او اصحاب حقوق الأمتياز، مسؤولية إدارة و تشغيل جميع النشاطات المتعلقة بتطوير و استثمار الحقل المشترك، وتكون لها سلطة مقيدة تعتمد على موافقة كل طرف في تسويق حصته في الأنتاج.

ب. تخصيص نصيب كل من الطرفين من إنتاج المصدر المشترك وفقاً لمعيار عادل يتفق عليه بعد تقدير كمية الأحتياطي الكلي و قبل بدء الإنتاج.

ت. يتحمل الأطراف نفقات التشغيل بنسبة حصتهم في الإنتاج.

ث. الفصل بين ملكية المواد المستخرجة وإدارة المشروع، إذ ان جهة التشغيل لها سلطات إدارية و فنية دون ان يكون لها حق الملكية في النفط المنتج.

ج. يستمر الاتفاق ساري المفعول إلى حين نضوب و إضمحلال المصدر المشترك.

ح. للأطراف حق التصرف في حصتهم من الأنتاج دون ان يؤثر ذلك على المشروع.

خ. يكون الأطراف مسؤولين مسؤولية تضامنية عن نشاط المشروع و ما ينجم عنه من مخاطر و تلوث البيئة.

الخاتمة

في ختام دراستنا في موضوع (الإشكاليات القانونية المتعلقة بأستغلال الحقول النفطية المشتركة بين العراق وإقليم كردستان وتسوية منازعاتها) توصلنا إلى عدة استنتاجات وتوصيات، نذكر أهمها فيما يأتي :

بها على حسابها و هي تقدر بقيمة حصتها في الأحتياطي المستغل وقت استخراجه مع الأخذ بنظر الاعتبار الأرباح التي حققتها من استغلالها. و لا يتطلب التعويض في هذه الحالة إثبات المسؤولية او الخطأ فهو يقوم على اساس مبدأ الكسب دون سبب الذي يستند الى العدالة⁽⁵⁷⁾.

الفرع الرابع

مبدأ توحيد المصالح في عمليات الأستغلال و الأنتاج

ويسمى أيضاً مبدأ توازن المصالح، ويقصد به مراعاة مصالح كلا الطرفين (الدولتين) و بشكل عادل و متساوي، كالاتفاق على حصص متساوية من إنتاج الحقل المشترك. لا شك ان افراد كل دولة في استغلال حصتها من حقول النفط المشتركة لا يخدم المصالح الاقتصادية لهذه الدول إلا إذا وجد تعاون وثيق وتنسيق بينهما في عمليات الأستغلال و الأنتاج. كالاتفاق على حصص متساوية من انتاج الحقل المشترك، و تحمل نفقات تطوير الحقل بحسب حصة كل طرف، فلا يفضل على طرف آخر، ولا يتم استغلاله من الطرف الآخر. و عليه ذهب البعض الى القول بان الأسلوب الفردي في استغلال حقل نفطي مشترك يؤدي إلى كثير من الأضرار الاقتصادية و البيئية والفنية، و التي تتجلى في ما يأتي⁽⁵⁸⁾ :

1. حفر عدد كبير من الآبار او توحيد تباعدها على جانبي خط الحدود على سطح الحقل او تجهيزها او إنجازه او تشغيلها او إنتاجها بطريقة تؤدي إلى خفض النفط الخام و الغاز الطبيعي الممكن إستخراجها من الحقل في النهاية.

2. مضاعفة نفقات الإنتاج بسبب الأزدواج في إقامة المنشآت بما لا يتناسب مع سلامة و جودة الإنتاج الاقتصادي.

3. التأثير على القيمة الاقتصادية لمصدر الإنتاج المشترك بسبب ما قد يصيب الخدمات النفطية من تلف تحت سطح الأرض نتيجة عدم مراعاة إحدى الدول للأساليب الفنية و التقنية الحديثة و المتقدمة في الأستغلال.

4. فقد و هجرة كميات كبيرة من النفط الخام تحت سطح الأرض بسبب سحب و استخراج بشكل غير العلمي و الهندسي المعروف، او خسارة كميات هائلة بسبب زيادة الأنتاج عن مقدرة النقل و التخزين.

5. عدم إمكان استخدام عمليات الإستخراج الملائمة لمكن في الوقت المناسب، الذي يبدو فيها أنه من المحتمل على اساس المعلومات المتوفرة لدى إحدى الدول، دون أن

أولاً / الاستنتاجات :

تحمل نفقات تطوير الحقل بحسب حصة كل طرف، فلا يفضل طرف على آخر، ولا يتم استغلال طرف من طرف آخر.

ثانياً / التوصيات

1. نوصي حكومة إقليم كردستان بأن تستفيد مما استقر عليه القانون الدولي من (أن تغير الأحوال لا يمكن إثارته بصدد معاهدة أنشأت حدوداً بين الدول، والغرض من ذلك هو توفير الاستقرار و الثبات اللازم لأي حدود دولية). و تجسيد هذا الاتجاه في مفاوضاته على الحقول النفطية المشتركة، و حتى في حالة استقلال كردستان مستقبلاً يستفيد من وضع الدولة الحبيسة جغرافياً لكي يحصل على حقوقه وفقاً لإنفاقية الأمم المتحدة – الجزء العاشر، والتي عرفت المادة (1/134-أ) الدولة الحبيسة او الدولة غير الساحلية. Land – Locked States - بأنها تعني كل دولة ليس لها ساحل بحري. وقد جاء نص المادة (69) من الإنفاقية مقررراً حق الدولة الحبيسة في المشاركة في ثروات المنطقة الاقتصادية الخالصة، و قاصراً ذلك الحق على فائض الثروات الحية.

2. هناك تداخل بين الحقول النفطية في المحافظات العراقية عموماً، ومع إقليم كردستان خصوصاً، ولا يتوقف هذا التداخل على الإنتاج بل يشمل عملية التسويق والنقل. فتتنافس المحافظات على زيادة الإنتاج يفضي الى التنافس على جذب الشركات النفطية الاجنبية بما يضعف قوتها لصالح الشركات الاجنبية، وبنفس القوة سيفقد العراق قوته التنافسية. عليه نقترح من الضروري العمل على ادارة شؤون النفط من قبل شركة عراقية متخصصة تعتمد في تشكيلها وادارتها "الحكم الرشيد" مع مشاركة جهات المختصة في إقليم كردستان لما لها من ابعاد سياسية واقتصادية حميدة.

3. نهيىب بالمشروع الكوردستاني بأن يتبنى الخبرة الإنفاقية كوسيلة ودية من وسائل تسوية المنازعات التي تثار بينه وبين أطراف اخرى، و ذلك بإضافة الخبرة الإنفاقية بجانب التفاوض كوسائل ودية لتسوية المنازعات النفطية في المادة(50) من قانون النفط والغاز لإقليم كردستان – العراق رقم (22) لسنة 2007، وذلك لكون الخبرة الإنفاقية الوسيلة المثلى لتسوية المنازعات الناشئة عن استغلال وإدارة وتطوير الحقول النفطية المشتركة.

4. نقترح على المشروع الكوردستاني بأن يورد الوساطة ضمن اليات تسوية المنازعات التي قد تثار بسبب العقود النفطية التي تبرم بين حكومة إقليم كردستان و شركات النفط الأجنبية العاملة في الإقليم.

1. إن مجال الحقول النفطية المشتركة يتطلب الإطلاع على شؤون النفط و الإنفاقيات الدولية، إذ لا توجد حقول نفطية مشتركة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية بين بلدين على إقتسام هذه الحقول، على سبيل المثال يوجد حقل نفطي بين قطر وايران ، و هو يعتبر حقلاً مشتركاً لأنه يوجد اتفاق على اقتسام بين الطرفين، و كذلك فانه يوجد في المنطقة المحايدة ما بين السعودية والكويت حقل مشترك، وهناك اتفاق ثنائي مشترك على إقتسام هذه المنطقة، أما فيما يتعلق بالعراق و ايران والكويت اقليم كردستان فإنه لا توجد اتفاقات ثنائية.

2. يمكن تعريف الحقول النفطية المشتركة، على انها (الحقول النفطية الواقعة في نقطة الالتقاء او العتبة لحدود دولتين متجاورتين اواقليمين متجاورين اومناطق محايدة او متداخلة بين حدود دولتين متجاورتين، او قد تكون في منطقة مثلثة حيث يشترك فيها ثلاث دول. وفي كل الأحوال يجب ان لا يستفيد احد الأطراف على حساب طرف آخر من النفط المنتج في تلك الحقول، وان يتصرف الأطراف في استغلال تلك الحقول باتفاق و رضا).

3. لا يجوز لأي طرف من الأطراف في عمليات إستخراج النفط في الحقول المشتركة ان يتصرف بإرادة منفردة، فمن الأولى ان يخطو الأطراف خطوات مشتركة في هذه العملية، حتى لا يتحقق كسب دون سبب لأحد الأطراف على حساب طرف آخر في كمية النفط المستخرج.

4. تعد الخبرة الوسيلة المثلى التي من خلالها يمكن لطرفي النزاع التعرف على السبب الحقيقي للنزاع الناجم عن استغلال الحقل النفطي المشترك، وذلك من خلال إبداء الرأي و المشورة من قبل الخبير المختص، فإن اقتنع به الأطراف يجري الإنفاق على هذا الحل، للحيلولة دون تفاقم حدة الخلاف و لتفادي اللجوء الى التحكيم.

5. يعد من قبيل التعسف في استعمال الحق لجوء دولة اثناء المفاوضات بسوء نية إلى وضع العقوبات امام التوصل لاتفاق حول الاستغلال في خلال فترة معقولة، مما يترتب عليه حرمان دولة أخرى من التمتع بحقوقها وعدم البدء في استغلال حصتها في الحقل المشترك، مما يضر بمصالحها الاقتصادية.

6. لا شك ان افراد كل دولة في استغلال حصتها من حقول النفط المشتركة لا يخدم المصالح الاقتصادية لهذه الدول إلا إذا وجد تعاون وثيق وتنسيق بينها في عمليات الاستغلال و الانتاج. كالإتفاق على حصص متساوية من انتاج الحقل المشترك، و

و الأولى بالحماية على ثرواته و مقدراته، كما و أن إناطة هذه المهمة بالسلطة التنفيذية تؤدي الى حالة من التناقض، لأنه لا يمكن لسلطة التنفيذية و هي في الغالب لا يمثل رأي كل الشعب، وكما انه لا يمكن هي تكون السلطة الوحيدة ان تتولى ممارسة عمل معين ثم تقوم هي بمهمة الاشراف و المتابعة والرقابة على كيفية قيامها بهذا العمل.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1. د. احمد ابو الوفاء، (1999)، العلاقات الدولية، ط1، دار النهضة العربية.
 2. د احمد عبدالمجيد عشوش، (1976)، النظام القانوني للاتفاقات البترولية في الدول العربية، دار النهضة العربية، مصر.
 3. د. احمد شرف الدين، عقود الانشاءات الدولية، نماذج عقد الفيدك، بدون تاريخ ومكان النشر.
 4. بشار محمد الأسعد، (2006)، عقود الأستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، مشورات الحلبي الحقوقية، بيروت .
 5. د. جيهان حسن سيد، (2002)، عقود البوت و كيفية فض المنازعات الناشئة عنها، دار النهضة العربية، مصر.
 6. رياض محمد جنداري، (2013)، الإدارة المشتركة للآبار النفطية و تسوية المنازعات الدولية الخاصة بها، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط1.
 7. د. حسام أحمد محمد هندواي، (1994)، حدود سلطات مجلس الأمن، دار النهضة العربية.
 8. د. حسن عطية الله، (1978)، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية، دون مكان النشر.
 9. د. حمدي البني، (1996)، البترول بين النظرية والتطبيق، دار المعارف، مصر.
 10. سالم عبدالرحمن غميص، (1981)، الجوانب القانونية للمشروعات الدولية للبيئة المشتركة، رسالة ماجستير، جامعة قارونس، بنغازي.
 11. د. صلاح الدين عامر، (2000)، القانون الدولي للبحار، لاهم احكام اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة 1.
 12. زهر بن سعيد، كرم محمد زيدان النجار، (2010)، التحكيم التجاري الدولي – دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
 13. د. عادل محمد خير، (1995)، مقدمة في قانون التحكيم المصري، دار النهضة العربية، القاهرة.
 14. د. علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، (2012)، التحكيم في منازعات العقود الإدارية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
 15. د. عمر حسن عدس، استغلال حقول النفط الممتدة عبر الحدود الدولية، دون ذكر تاريخ النشر، وكالة المطبوعات، الكويت.
 16. د. محمد يوسف علوان، (1982)، النظام القانوني لأستغلال النفط في الأقطار العربية – دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، مطبعة متهوى – الكويت، ط1.
 17. د. محمد حسام لطفي، (1995)، المسؤولية المدنية في مرحلة التفاوض، القاهرة.
 18. د. محمد ابراهيم دسوقي، (1995)، الجوانب القانونية في إدارة المفاوضات وإبرام العقود، الإدارة العامة للبحوث، المملكة العربية السعودية.
 19. د. محمد عبدالحالقي الزغبى، (2010)، قانون التحكيم، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- #### ثانياً: البحوث والمقالات
1. محمد جبار طالب، (2013)، التنظيم الدستوري للفيدرالية المالية في دستور جمهورية العراق لعام 2005، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون – جامعة كربلاء، السنة الخامسة – العدد الثالث.
 2. القاضي رحم العكيلي، (2014)، النفط والغاز في الدستور العراقي، دراسة قدمت للمعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي في ورشة ازمة العلاقة النفطية بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان، كانون الثاني.

5. في ظل التطور الملموس التي يشهده القانون الدولي في مجال القواعد التي تحكم صناعة النفط والغاز من خلال ممارسة الدول للعرف و الإتفاقيات الدولية الثنائية و متعددة الأطراف، نوصي بإيجاد قواعد قانونية ومبادئ، بحيث يمكن تقنين تلك القواعد و المبادئ من خلال اتفاقية دولية شائعة لتكون بمثابة بداية لإعداد مشروع لقانون نفطي دولي، بحيث يعتد بقواعد هذا القانون في الإتفاقيات الدولية، و تعتمد عليها المحاكم الدولية و مراكز التحكيم الدولية في حسم ما يعرض عليها من المنازعات النفطية عموماً و المنازعات التي تنشأ بين الأطراف في مجال استغلال و إدارة الحقول النفطية المشتركة خصوصاً.

6. نوصي حكومة إقليم كردستان بالعمل في سبيل التوصل مع الأطراف المعنية إلى اتفاقيات ثنائية في إستغلال و إدارة الآبار و المصادر النفطية المشتركة، و ان تبادر الوزارات والمؤسسات والجهات المعنية بأجراء المسوحات الدقيقة، وانجاز الدراسات المعمقة حول هذه الحقول الممتدة وراء الحدود الداخلية والدولية، لتكون جاهزة و بمعلومات دقيقة و معززة بالأرقام للدخول في المفاوضات مع الأطراف المعنية بهذا الشأن.

7. نوصي حكومة اقليم كردستان، بإضافة شرط إعادة التفاوض عند إبرام العقود او الإتفاقيات الثنائية لاستثمار النفط في المستقبل، و بالأخص فيما يتعلق بالحقول النفطية الواقعة في المناطق المتنازع عليها بموجب المادة (140) من الدستور العراقي لعام 2005، لأن تلك الحقول قد تصبح حقولاً مشتركة مستقبلاً، وذلك لضمان حق الشعب كردستان و حماية مصالحه في حال تغير الظروف التي أبرمت في ظلها تلك العقود و الإتفاقيات.

8. نقترح بإضافة رسم سياسة استغلال حقول النفطية المشتركة ضمن نصوص قانون النفط والغاز في اقليم كردستان رقم (22) لسنة 2007، و في مسودة مشروع قانون النفط والغاز الاتحادي، وكذلك ضمن نصوص مشروع دستور الأقليم فجعل استغلال وإدارة حقول النفطية المشتركة من اختصاص مشترك بين المركز والاقليم هو اجراء سليم وصائب لتوزيع ثروة النفط والغاز الممول الرئيس لموازنة الدول التي لا تستطيع سلطة المركز رسمها الا بعد موافقة حكومات الاقاليم والتي ان حصل نزاع او خلاف معها فإن الاولوية وفقاً للمادة (115) من الدستور تكون لقانون الاقاليم.

9. نقترح إناطة عملية التصديق على اتفاقيات حقول النفطية المشتركة ب (برلمان اقليم كردستان) أذ ان السلطة التشريعية ممثلة عن الشعب، و هي جهة المختصة بالحفاظة

ثالثاً : الرسائل و الأطاريح

1. د. جعفر عبدالسلام علي، (1970)، شرط بقاء الشيء على حالة او نظرية تغير الظروف في القانون الدولي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة.

رابعاً : القوانين و الاتفاقيات

1. الدستور العراقي لعام 2005 النافذ.
2. القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948.
3. القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951.
4. قانون الأنابيب العراقي رقم (107) لسنة 1979 النافذ.
5. قانون النفط والغاز لاقليم كردستان رقم 22 سنة 2007.
6. مشروع قانون النفط والغاز العراقي الاتحادي لعام 2007
7. عهد عصبة الأمم لعام (1919).
8. اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969.
9. مبادئ اليونيدراي الصادرة من معهد روما لعام (1994)

رابعاً : المصادر الإلكترونية

1. د. سعدي اسماعيل البرزنجي، النفط والغاز والثروات الطبيعية الاخرى في الدستور الفيدرالي العراقي، مقال منشور على موقع صحيفة الاتحاد الاتي : www.alitthad.com.
2. د. ضياء عبدالله، الآليات القانونية في حل النزاع الدولي حول حقول النفط المشتركة (العبارة للحدود)، بحث منشور على العنوان الإلكتروني الآتي : www.annabaa.org.

خامساً : المصادر الانكليزية

1. Year – Book (1966), of International Law Commission. part,2 .
2. Fouad Rouhain,(1975), renegotiation des contrats entre Etats et Investisseurs etrangers Revue Juridique et Politique, Independance et Cooperation .
3. New Directions in the Law of the Sea, (1973), (prepared by Robin Churchill and Myron Nordquist), Documents, Vol. 5 .
4. B. O. I Luyomade,(1975), the scope and Cometent of a Complaint of abuse of right in International Law, Harvard International Law Journal, vol. 16
5. United Nations reports of international arbitral awards, vol.
6. See Report of the Secretary – General (1983), U. N. Document E/C. (7April 1983) paragraph 13,14

الهوامش

1. رياض محمود جنداري، الإدارة المشتركة للآبار النفطية و تسوية المنازعات الدولية الخاصة بها، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط1، 2013، ص40.
2. د. ضياء عبدالله، الآليات القانونية في حل النزاع الدولي حول حقول النفط المشتركة (العبارة للحدود)، بحث منشور على العنوان الإلكتروني الآتي : www.annabaa.org (تاريخ اخر زيارة 10-12-2017)
3. رياض محمود جنداري، مصدر سابق، ص 42.
4. للمزيد عن تلك الاتفاقيات ينظر : د. عمر حسن عدس، استغلال حقول النفط الممتدة عبر الحدود الدولية، دون ذكر تاريخ النشر، وكالة المطبوعات، الكويت، ص ص 65-73.
5. يستمر تلك الحقول المشتركة من قبل شركات النفط العالمية، ولها مصالح كبيرة في إقليم كردستان، حتى تتضح الصورة في منطقة يشوبها عدم الاستقرار السياسي، انغمست أكثر في نطف المنطقة، فعملاق النفط الأميركي "شيفرون" استأنفت عملياتها في الإقليم أسبوعاً فقط قبل الاستفتاء اي قبل (2017/9/25)، بعد توقف دام لعامين. أما "إكسون موبيل" التي تعد أولى الشركات دخولاً إلى حقول النفط في كردستان، تعمل الآن في حقول كركوك المتنازع عليها، إلى جانب كل من "توتال" الفرنسية و"غازيوم" الروسية و (B. P) البريطانية، فيما تتوزع في حقول المنطقة عشرات من الشركات الأخرى أقل حجماً
6. د. ضياء عبدالله، مصدر سابق.
7. رياض محمود جنداري، مصدر سابق، ص44.

8. د. ضياء عبدالله، مصدر سابق.

9. رياض محمود جنداري، مصدر سابق، ص45.

10. ينظر : د. طارق فؤاد رياض، التحكم في عقود البترول، بحث مقدم الى الدورة المتعمقة لأعداد المحكم التي نظمتها مركز تحكيم حقوق عين شمس في القاهرة من (24 اذار – 1 نيسان) 2004، ص 184.

11. ينظر المادة (19) من عهد عصبة الأمم لعام (1919)، و المادة (62) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969. و المادة (1/6) من مبادئ اليونيدراي الصادرة من معهد روما لعام (1994)

12. د. محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية – دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، مطبعة متهوى – الكويت، 1982، ط1، ص ص 349-351.

13. د. محمد يوسف علوان، المصدر السابق، ص ص 351-352.

14. فان القضاء الدولي سبق و ان تبني ما وصلت اليه اللجنة في هذا الشأن، إذ جاء بمحيطات حكم المحكمة النائية للعدل الدولي، في قضية المنطقة الحرة بين فرنسا و سويسرا، بان الاتفاقيات المنظمة للحقوق الإقليمية، والتي تشمل اتفاقيات الحدود، إنما شرعت لإيجاد اوضاع ثابتة، لايجوز معها إخضاعها لقاعدة تغير الظروف.

للمزيد ينظر :

Year – Book of International Law Commission, 1966. part,2,p. 196 et seq

15. د. جعفر عبدالسلام علي، شرط بقاء الشيء على حالة او نظرية تغير الظروف في القانون الدولي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة، 1970، ص ص 644-645.

16. د. احمد ابو الوفاء، العلاقات الدولية، ط1، 1999، مصر، دار النهضة العربية، ص 134.

17. يبلغ عدد الدول الحبيسة ب (30) دولة. للمزيد ينظر د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبحار، دراسة لأهم احكام اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ط2، 2000، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 85 هامش 1.

18. كما هو الحال الحقول النفطية في محافظة كركوك المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية و حكومة الأقليم التي تعاني من مشكلة تسويق ونقل منتجاته الى خارج العراق، و المنفذ الأنسب هو عن طريق اقليم كردستان الى ميناء جيهان التركي.

19. د. ضياء عبدالله، مصدر سابق، ص4.

20. المصدر السابق، ص5.

21. د. محمد يوسف علوان، مصدر سابق، ص ص 375-376.

22. محمد جبار طالب، التنظيم الدستوري للفيدرالية المالية في دستور جمهورية العراق لعام 2005، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون – جامعة كربلاء، السنة الخامسة – العدد الثالث، 2013، ص 137.

23. د. سعدي اسماعيل البرزنجي، النفط والغاز والثروات الطبيعية الاخرى في الدستور الفيدرالي العراقي، مقال منشور على موقع صحيفة الاتحاد الاتي : www.alitthad.com.

24. المعجم الوسيط، قام بأخراجه ابراهيم مصطفى واحمد حسن الزيات واخرون، عن مجمع اللغة العربية دار الدعوة، القاهرة، ص 194.

25. القاضي رحيم العكيلي، النفط والغاز في الدستور العراقي، دراسة قدمت للمعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي في ورشة ازمة العلاقة النفطية بين الحكومة الاتحادية و اقليم كردستان، كانون الثاني، 2014.

26. د. سعدي البرزنجي، المصدر السابق.

27. د. عادل محمد خير، مقدمة في قانون التحكم المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 43.

28. سالم عبدالرحمن غيوض، الجوانب القانونية للمشروعات البولية الليبية المشتركة، رسالة ماجستير، جامعة قارونس، بنغازي، 1981، ص 274.

29. د. حسام أحمد محمد هنداي، حدود سلطات مجلس الأمن، 1994، دار النهضة العربية، ص46.

30. د. محمد ابراهيم دسوقي، الجوانب القانونية في إدارة المفاوضات وإبرام العقود، الإدارة العامة للبحوث، المملكة العربية السعودية، 1995، ص 89.
31. د. محمد حسام لطفي، المسؤولية المدنية في مرحلة التفاوض، القاهرة، 1995، ص 14.
32. رياض محمود جنداري، مصدر سابق، ص 178.
33. قد أقرت الاتفاقية المبرمة بين كندا والبنغال في أتاوا في (17-12-1973) بنهج التفاوض، حيث نصت المادة (5) من تلك الاتفاقية على نهج التفاوض بشأن تعيين الحدود في الجرف القاري بين كندا وكندا. وكذلك اتفاقية بين السعودية والبحرين في عام 1958، للمزيد عن تلك الاتفاقيات راجع: رياض محمود جنداري، مصدر سابق، ص 180 - 186.
34. Fouad Rouhain, renegotiation des contrats entre Etats et Investisseurs etrangers Revue Juridique et Politique, Indpendence et Cooperation , 1975, p. 95 et seq .
35. وقد اشار التقرير إلى ان إعادة التفاوض قد تكون لصالح الطرفين معا كما في حالة انخفاض ثمن المنتج نتيجة الزيادة المعروض منه في السوق العالمي. - See Report of the Secretary General 1983 U. N. Document E/C. (7April 1983) paragraph 13,14.
36. د. محمد عبدالحالقي الزغبى، قانون التحكيم، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2010، ص 19.
37. د. علاء محي الدين مصطفى، التحكيم في منازعات العقود الإدارية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2012، ص 29.
38. ينظر المادة (41/ت) من هذا المشروع.
39. نصت المادة (37) من عقد المفاوضة لتطوير حقل البصرة النفطي على انه (إذا نشأ أي نزاع بين الطرفين بخصوص الأمور ذات الصلة، فيمكن إحالة ذلك النزاع، حسب اختيار أي منهما، إلى خبير مستقل للتقييم. ويجب الاتفاق على هذا الخبير من قبل طرفي النزاع، على ان يكون على استعداد ورغبة في تولي ذلك التقييم. او كان في اي وقت مواطناً من البلد الذي تأسس فيه، أي من طرفي النزاع، وأن لا تكون له مصلحة او علاقة مع اي من الطرفين، او مع أية كيانات تؤلف الطرفين، و ان يكون مؤهلاً من حيث التعليم والخبرة والتدريب لتقييم قضية النزاع، وعليه تقدم قراره خلال شهر واحد، بعد قبوله التعيين رسمياً، أو خلال فترة إضافية قد يتفق عليها الطرفان تحريراً، كذلك عليه التصرف كخبير وليس كمحكم. ويتم اقتسام الكلف والتفقات الخاصة بإحالة القضايا لتقييم الخبير بالتساوي بين طرفي النزاع).
40. محمد عبدالحالقي الزغبى، مصدر سابق، ص 208.
41. لزهرة بن سعيد، كرم محمد زيدان النجار، التحكيم التجاري الدولي - دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 336.
42. بشار محمد الأسعد، عقود الأستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، مشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 316.
43. د. جيهان حسن سيد، عقود البوت وكيفية فض المنازعات الناشئة عنها، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص 115.
44. د احمد عبدالحامد عشوش، النظام القانوني للاتفاقات البترولية في الدول العربية، دار النهضة العربية، مصر، 1976، ص 493.
45. د. احمد شرف الدين، عقود الانشاءات الدولية، نماذج عقد الفيديك، بدون تاريخ ومكان النشر، ص 50.
46. رياض محمود جنداري، مصدر سابق، ص 207.
47. أبرمت الهند و اندونيسيا في 1974/8/8 اتفاقية لتعيين حد الجرف القاري بينهما في حوض Audaman والمحيط الهندي بين جزر Nicobar و جزيرة Sumatra الأندونيسية. راجع نص الاتفاقية في : I. M. B. vol . 2, Report No. 6, p. 1369.
48. للمزيد ينظر رياض محمود جنداري، مصدر سابق، ص 208. وكما تجدر الإشارة الى الاتفاقية الثنائية بين الترويج والبريطانيا حول الأستغلال المشترك لحقل فريج في ايار سنة 1976.
49. ينظر النص الكامل للاتفاقية في : New Directions in the Law of the Sea, (prepared by Robin Churchill and Myron Nordquist), Documents, Vol. 5, 1973, p. 251.
50. انظر في هذا الصدد المادة الرابعة من الاتفاقية المبرمة بين السعودية و ايران في 24-10-1968. راجع نص الاتفاقية في : I. M. B, vol. 2, Report no 7, P. 1526.
51. للمزيد ينظر : د. عمر حسن عدس، مصدر سابق، ص 155-160.
52. ينظر : على سبيل المثال - نص المادة (السابعة/الفقرة الثانية -أبج) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951. و نص المادة (الخامسة) من القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948.
53. B. O. I Luyomade, the scope and Cometent of a Complaint of abuse of right in International Law, Harvard International Law Journal, vol. 16, 1975, p. 47.
54. ينظر كل من : د. عمر حسن عدس، مصدر سابق، ص 165-168. و رياض محمود جنداري، مصدر سابق، ص 199-202.
55. يقابلها المادة (179) من القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948.
- 56- United Nations reports of international arbitral awards, vol. 1, p. 365
57. ينظر : د. عمر حسن عدس، مصدر سابق، ص 169-171.
58. ينظر كل من : د. عمر حسن عدس، المصدر السابق، ص 171-172. و رياض محمود جنداري، مصدر سابق، ص 213-214.
59. عرفت المادة (الأولى/خمس وثلاثون) من القانون النفط و الغاز في إقليم كردستان، المشغل على انه (الشخص المخول او اي شخص مذكور في الأجازة للقيام بإدارة العمليات النفطية)
60. د. عمر حسن عدس، مصدر سابق، ص 172.
61. يعتبر اول من نادى بهذا الرأي الفقيه (Summers) في مؤلفه بعنوان : - OIL and gas , 1938, p 104.
62. د. حسن عطية الله، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية، 1978، دون مكان النشر، ص 493 وما بعدها، و د. حمدي البني، البترول بين النظرية والتطبيق، 1996، دار المعارف، مصر، ص 17 و ما بعدها.